مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

العدد: ٣

التقرير الثالث لمتابعة تنفيذ
"سياسة ملكية الدولة للأصول"

أغسطس
2025

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

قائمة المحتويات

ملخص تنفيذي	٥
أولًا: ملامح وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول	٩
ثانيًا: موقف الشركات المملوكة للدولة	١١
ثالثًا: الموقف التنفيذي لخطة الطروحات الحكومية	١٦
رابعًا: آليات أخرى للشراكة مع القطاع الخاص	٢٩
خامسًا: الإصلاحات الداعمة للقطاع الخاص	٣٤
سادسًا: دعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي	٣٧
سابعًا: حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتعزيز معايير الإفصاح المالي لها	٤٢
ثامنًا: مؤشرات قياس أثر تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول	٤٥
تاسعًا: رؤية المؤسسات الدولية ذات الصلة	٥٦

ملخص تنفيذي

تُولي الدولة المصرية في مقدمة أولوياتها الاقتصادية تنفيذ بوتقة من الإصلاحات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق المزيد من فرص العمل، وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري وزيادة مستويات مرونته في مواجهة الصدمات. وفي هذا الإطار، **ينصب جانب كبير من الإصلاحات التي تتبناها الحكومة المصرية على تشجيع القطاع الخاص، ولا سيما من خلال بلورة واعتماد فلسفة الدولة ونهجها ودستورها الاقتصادي من خلال إطلاق "وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول".**

هذا وتعد وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول الوثيقة الأولى من نوعها على مستوى دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بحسب البنك الدولي، وتستهدف زيادة مستويات مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة والناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والتصدير. تم عرض "وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول" على السيد الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، بنهاية عام ٢٠٢٢، وأعقب ذلك إعلان مجلس الوزراء المصري في شهر ديسمبر من عام ٢٠٢٢ عن موافقة السيد رئيس الجمهورية على بدء العمل بها بما يؤكد حرص الدولة على إتاحة مجال أكبر لمشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

يصاحب تنفيذ الوثيقة تنفيذ العديد من الإصلاحات الداعمة للقطاع الخاص لا سيما على صعيد تعزيز جاذبية بيئة الأعمال في مصر وزيادة مستويات تنافسيتها، والالتزام بعدة إصلاحات؛ لدعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي، علاوة على مجموعة أخرى من التدابير التي تتبناها الدولة المصرية لزيادة مستويات حوكمة الأصول المملوكة للدولة بحسب أفضل الممارسات الدولية، وعلى رأسها تلك الصادرة عن منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

تلتزم مصر في سياق الإطار التنفيذي لسياسة ملكية الدولة للأصول بنشر تقرير دوري عن تطور سير العمل بتنفيذ تلك السياسة على مستوى محاورها المختلفة، يتضمن كافة المعلومات الخاصة بتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، وموقف تنفيذ الإصلاحات الأخرى التي تنفذها الحكومة لدعم قطاع الأعمال.

في هذا السياق، **يأتي هذا التقرير لعرض ما تم إنجازه على صعيد تنفيذ "سياسة ملكية الدولة للأصول" في عامها الثالث. ويتضمن التقرير تسعة أجزاء رئيسة**؛ حيث يتطرق الأول إلى ملامح سياسة ملكية الدولة للأصول، ويستعرض الثاني موقف الشركات المملوكة للدولة، ويهتم الثالث بعرض الموقف التنفيذي لخطة الطروحات الحكومية، ويلقي القسم الرابع الضوء على آليات أخرى للشراكة مع القطاع الخاص، فيما يُخصص القسم الخامس لعرض الإصلاحات الداعمة للقطاع الخاص، ويتطرق القسم السادس إلى جهود الدولة لدعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي، ويهتم القسم السابع بعرض الجهود المبذولة على صعيد حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتعزيز معايير الإفصاح المالي لها. وفي القسم الثامن، يعرض التقرير بعض مؤشرات قياس أثر تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول، ويُختتم التقرير في القسم التاسع بشهادات المؤسسات الدولية ذات الصلة بتنفيذ البرنامج.

في المجمل **يشير التقرير إلى مُضي الدولة المصرية قدمًا في تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، حيث بلغت نسبة تنفيذ المراحل الأربع المتضمنة في برنامج الطروحات والممتدة خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٥) نحو ٤٨٪[١]، بحصيلة ٥,٨٦ مليارات دولار**، وتنوعت آليات الطرح ما بين البيع الكلي/ الجزئي لمستثمر محلي/ أجنبي، أو من خلال البيع في البورصة المصرية، أو زيادة رؤوس أموال بعض الشركات المملوكة للدولة، علاوة على استثمارات مُعززة للتنمية السياحية في مصر.

---

(١) في حين تصل نسبة الإنجاز على مستوى كامل البرنامج ٢٤٤,٨ عند تضمين صفقة رأس الحكمة.

إضافة إلى ما سبق، والتزامًا من الحكومة المصرية بنهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص تم **وجارٍ تنفيذ العديد من المشروعات بالشراكة بين عدد من الوزارات المعنية والقطاع الخاص لا سيما في ظل التزام الحكومة المصرية بترشيد الإنفاق الاستثماري** في حدود السقف المُعلن سابقًا بما يُعزز القدرات الإنتاجية لعدد من الأصول المملوكة للدولة.

ففيما يخص المشروعات التي تم إنجازها بخلاف برنامج الطروحات في أعقاب إقرار وثيقة ملكية الدولة من خلال الوحدة المركزية للمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بوزارة المالية فتمثلت في:

١ - عدد ٧ مشروعات تم الانتهاء من توقيعها بتكلفة استثمارية تُقدر بنحو ١٥,٥٨ مليار جنيه تقريبًا.

٢ - عدد ٤ مشروعات تحت الطرح بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ١٦ مليار جنيه تقريبًا (تكلفة تقديرية).

٣ - عدد ٣٢ مشروعًا من المشروعات التي تمت الموافقة عليها من جانب اللجنة العليا لشؤون المشاركة للطرح بنظام المشاركة مع القطاع الخاص خلال العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، منها عدد ٢١ مشروعًا بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٤١,٣ مليار جنيه، وعدد ١١مشروعًا يُجرى تحديد تكلفتها الاستثمارية.

٤ - توقيع وزارة المالية اتفاقية "صندوق مصر لإعداد دراسات مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص" مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD بمبلغ ١٠ ملايين يورو في ٥ فبراير ٢٠٢٥؛ لتمويل إعداد دراسات الجدوى لمشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

وقد أسهمت تلك الجهود في المزيد من تمكين القطاع الخاص بحسب مؤشرات قياس الأثر المعتمدة في وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، حيث ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج في أعقاب تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول إلى نحو ٧٦٪ في المتوسط لعامي (٢٠٢٢/٢٠٢٣ - ٢٠٢٣/٢٠٢٤)، مقارنة بنحو ٧١,٣٪ لمتوسط نسبة مساهمته في الناتج المسجلة خلال السنوات العشر المتضمنة في الفترة (٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠٢١/٢٠٢٢) السابقة لتنفيذ الوثيقة. كما زادت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية المنفذة إلى نحو ٤٩,٢٪ للفترة (٢٠٢٢/٢٠٢٣ - الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢٤/٢٠٢٥) في أعقاب تنفيذ الوثيقة مقارنة ب ٤٥٪ للفترة السابقة على تنفيذ الوثيقة، ومن المخطط مواصلتها الارتفاع إلى ٦٣٪ في خطة عام ٢٠٢٥/٢٠٢٦، وصولًا إلى النسبة المستهدفة في إطار الوثيقة والبالغة ٦٥٪.

كما ارتفعت نسبة مشاركته في التشغيل إلى نحو ٨١,٧٪ متوسط عامى ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، مقابل نحو ٧٦,٣٪ خلال السنوات العشر المتضمنة خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢) قبل إقرار وثيقة سياسة ملكية الدولة، **وهو ما ساهم في ارتفاع معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة إلى نحو ٦,٦٪ عام ٢٠٢٤ بما يمثل أقل معدلات بطالة على مدار العشرين عامًا الماضية.**

علاوة على ما سبق، **أسهم تنفيذ برنامج الطروحات إلى جانب عوامل أخرى في تنشيط تداولات وزيادة مستويات عمق البورصة المصرية** ليقفز رأس المال السوقي إلى نحو ١,٩٥ تريليون جنيه في المتوسط خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤، مقارنة بنحو ٦٦٢,٧ مليار جنيه لمتوسط قيمة رأس المال السوقي المسجل خلال السنوات العشر المتضمنة في الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢) السابقة لتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة. ساهم ذلك في رفع نسبة رأس المال السوقي للبورصة إلى الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ١٦,٣٪ في المتوسط خلال عامي ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ مقارنة بنحو ١٢,٣٪ عام ٢٠٢٢ لتقترب تدريجيًّا من مستوياتها القياسية المسجلة مسبقًا في الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢)، والتي بلغت نحو ١٧,٢٪.

كما **أسهم تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، حيث سجل صافي الاستثمار الأجنبي المباشر** في المتوسط نحو ٢٨,١ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٢٢/٢٠٢٣ - ٢٠٢٣/٢٠٢٤) بعد إقرار الوثيقة مقابل نحو ٦,٧ مليارات دولار خلال السنوات العشر المتضمنة في الفترة (٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠٢١/٢٠٢٢) السابقة على تنفيذ وثيقة ملكية الدولة.

من جانب آخر، واصلت الدولة جهودها لتنفيذ العديد من الإصلاحات الداعمة للقطاع الخاص، حيث بلغ إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤) نحو (٥٠٠) إجراء إصلاحي داعمًا للقطاع الخاص، وتتوزع الإجراءات الإصلاحية المنفذة على (٦) محاور رئيسة بما يشمل:

١ - تعزيز مرونة سياسة وإصلاحات سعر الصرف.

٢ - تعزيز المنافسة والحياد التنافسي.

٣ - تشجيع القطاع الصناعي.

٤ - دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

٥ - إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية.

٦ - تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

ويتضح من واقع توزيع الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)، والبالغ عددها نحو (٥٠٠) إجراء، تركز جانب كبير منها على كل من دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع ودعم القطاع الصناعي، بواقع (١٨٩) و(١٣٤) إجراءً على التوالي، وبنسبة نحو ٦٤,٦٪ من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة.

كما واصلت الدولة المصرية جهودها لحماية المنافسة وضمان الحياد التنافسي، حيث تمكّن جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية ومنذ تطبيق استراتيجيته للفترة (٢٠٢١ - ٢٠٢٥) من فحص ما يقرب من ١٣٥٠ حالة واتخاذ قرارات بشأنها في مختلف الأسواق والقطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى إبداء رأي الجهاز فيما يتعلق بالقرارات والسياسات والتشريعات التي لها تأثير على المنافسة، فقد **تمت مراجعة ١٠٥ من مشروعات القوانين والقرارات خلال السنوات الأربع الماضية**، وهو ما انعكس إيجابًا على تحسن موقف مصر في عدد من المؤشرات الدولية ذات الصلة، ومن بينها التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، حيث تحسن وضع مصر في مؤشراتها من "ضعيف ومعتدل" قبل تنفيذ الوثيقة إلى "قوي جدًّا" في عام ٢٠٢٣ في ظل الجهود المبذولة على صعيد إنفاذ القانون والحياد التنافسي والرقابة المسبقة على الاندماجات والاستحواذات.

ولم تقتصر جهود الدولة على صعيد تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول على التخارج من الاستثمارات العامة في القطاعات المحددة في الوثيقة، وإنما تحركت بقوة على صعيد ملف زيادة مستويات حوكمة الأصول المملوكة للدولة وفق أفضل الممارسات الدولية. ففي هذا الإطار، **وافق مجلس النواب نهائيًا على مشروع قانون تنظيم بعض الأحكام المتعلقة بملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو المساهمة فيها في يونيو ٢٠٢٥**؛ لتحديد الأدوار والمسؤوليات بين الدولة والشركات مما يتيح إدارة أكثر فعَّالية لحصص الدولة سواء في الشركات المملوكة لها بالكامل أو تلك التي تشارك فيها مع القطاع الخاص، مع ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

كما وافق مجلس النواب نهائيًا على مشروعات قوانين ربط موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية (٢٠٢٥/٢٠٢٦) بما يشمل التأشيرات الملحقة بها وذلك لعدد ٦٣ هيئة اقتصادية. وهو ما يُعد تعزيزًا لمبادئ الحوكمة والرقابة المالية على أداء الهيئات العامة المملوكة للدولة وتكريسًا لنهج المساءلة في استخدام الموارد العامة.

إضافة إلى ما سبق، صدر قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٤ بتشكيل "لجنة حوكمة الاستثمارات العامة الكلية بالدولة"، برئاسة ممثل عن الجهاز المركزي للمحاسبات، وعضوية ممثلي الوزارات والجهات المعنية، لتتولى تجميع بيانات الخطط الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٥ لكافة جهات الدولة، بما في ذلك الهيئات الاقتصادية، وشركات قطاع الأعمال العام، والشركات المملوكة بالكامل للدولة، أو أي من الوزارات أو الجهات أو المؤسسات التابعة للدولة، أو التي تسهم بنسبة أكثر من ٥٠٪ من رأس مالها، والتأكد من عدم تجاوز الاستثمارات الكلية للدولة السقف المالي المحدد بالقرار وهو "تريليون جنيه".

وبهدف المزيد من تحسين سير تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول تم **مؤخرًا التنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية لتبنِّي نهج استراتيجي مستقبلي لتنفيذ برنامج الطروحات بما من شأنه العمل على زيادة مستويات شفافية وكفاءة البرنامج**، يتم من خلاله التركيز على استهداف أنشطة جاذبة للمستثمرين الأجانب، وتعزيز جاذبية القطاعات وذلك بالتزامن مع مواصلة الدولة لجهودها على صعيد تنفيذ الصفقات المتضمنة في البرنامج حاليًا، كما تم اختيار شركة استشارات دولية لإعداد دراسة حول ممارسات الحوكمة المتعلقة بالبنوك العامة؛ بهدف زيادة كفاءة وشفافية القطاع المالي.

حظيت وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول في مصر باهتمام عدد من المؤسسات الدولية، حيث أشاد **البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بجهود الدولة** في هذا السياق ودورها في إعادة بناء ثقة المستثمرين، بما يُمكّن من تحقيق تحول حاسم نحو نمو يقوده القطاع الخاص، **كما أشار البنك الدولي** إلى أن القطاع الخاص في مصر يعد ركيزة أساسية لتحقيق الرخاء في ظل ما تشهده البلاد من ظروف اقتصادية سريعة التغير على الصعيدين العالمي والمحلي ودوره يعد محوريًا في توفير فرص العمل.

من جهته، **أشاد صندوق النقد الدولي بالجهود الحكومية على صعيد حوكمة الأصول والشركات المملوكة للدولة** وتعزيز معايير الإفصاح المالي لها، ويتمثل أهمها في اختيار شركة استشارات دولية لإعداد دراسة حول ممارسات الحوكمة المتعلقة بالبنوك العامة بهدف زيادة كفاءة وشفافية القطاع المالي، ووضع آلية للرصد والرقابة بموجب مرسوم صادر عن رئيس مجلس الوزراء تشمل جميع الاستثمارات العامة؛ بما يؤدي إلى بناء الثقة من خلال زيادة الشفافية. كما أشاد بإصدار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تقريرين لرصد التقدم المُحرز في تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول وذلك في أغسطس من عام ٢٠٢٣ وأغسطس عام ٢٠٢٤، بالإضافة إلى تقرير سنوي مُجمع لموقف الشركات المملوكة للدولة في سبتمبر عام ٢٠٢٤، باعتبار هذه التقارير تُشكل أساسًا جيدًا لإصدار تقارير مستقبلية أكثر تفصيلًا عن الأداء المالي للشركات المملوكة للدولة مما يسهم في تعزيز شفافية عمليات الشركات

المملوكة للدولة.

أولًا: ملامح وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول

استنادًا إلى رؤية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، قامت الحكومة المصرية بوضع سياسة متكاملة لشكل ملكية الدولة للأصول، ومقترحات تعزيز دور القطاع الخاص على مستوى القطاعات المختلفة؛ حتى يكون هناك منطق وراء تواجد الدولة في النشاط الاقتصادي، وذلك استنادًا إلى التجارب الدولية الناجحة، والدروس المستفادة من الأزمات العالمية التي أثَّرت على الدولة خلال السنوات السابقة، حيث تستهدف سياسة ملكية الدولة، على وجه الخصوص، ما يلي:

- **رفع معدلات النمو الاقتصادي إلى مستويات محقِّقة لطموحات المصريين**، وذلك عن طريق رفع معدل الاستثمار إلى ما يتراوح بين ٢٥٪ و٣٠٪، بما يسهم في زيادة معدل النمو الاقتصادي إلى ما بين ٧٪ و٩٪ لتوفير فرص عمل كفيلة بخفض معدلات البطالة.
- **تمكين القطاع الخاص المصري**، وتوفير فرص متنوعة لتواجده في الأنشطة الاقتصادية كافة، بما يساعد على رفع نسبة مساهمته الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات المنفذة، والتشغيل، والصادرات، والإيرادات الحكومية.
- **تركيز تدخُل الدولة لضخّ الاستثمارات** وملكية الأصول في قطاعات رئيسة، بما يشمل القطاعات التي يعزف القطاع الخاص عن الدخول فيها، في حين ينعكس تطوير تلك القطاعات بشكل مباشر على تحسين بيئة العمل للقطاع الخاص.
- **حوكمة تواجد الدولة في الأنشطة الاقتصادية**، حيث تستهدف الحكومة التواجد في القطاعات الاقتصادية وفقًا لمعايير محددة، كما يتم التحول من إدارة مؤسسات الدولة إلى إدارة رأس مال الدولة، وذلك من خلال تحديد آليات تخارج الدولة من الأصول المملوكة لها سواء من الإدارة أو الملكية.
- **تحقيق وفورات مالية** تُمكِّن من دعم أوضاع الموازنة العامة، وتحقيق الانضباط المالي، وضمان الاستدامة المالية، وتعزيز قدرة الدولة المالية على دعم شبكات الأمان الاجتماعي؛ لحماية الفئات الهشَّة، وزيادة مستويات قدرة صمود الاقتصاد المصري أمام الأزمات.

وبحسب الوثيقة، تتجه الدولة إلى التخارج من ٦٢ نشاطًا اقتصاديًّا لصالح القطاع الخاص، فيما سيتم تثبيت أو تخفيض استثمارات الدولة في ٥٦ نشاطًا، وتوجه الدولة نحو تثبيت أو زيادة الاستثمارات العامة الموجهة إلى ٧٦ نشاطًا مع الإشارة في الوقت ذاته إلى مبررات الدولة وراء ذلك.

وقد صيغت الوثيقة ومستهدفاتها بما يُراعي حتمية التنفيذ المرحلي والتدريجي ومراعاة الأبعاد الأمنية والاستراتيجية في اختيار الأنشطة الخاضعة للتخارج، مع الأخذ في الاعتبار أن تكون هناك رغبة واستجابة من قِبل القطاع الخاص للتواجد في الأنشطة المطروحة للتخارج.

والتزامًا من الحكومة بالتوافق المجتمعي على أي سياسة عامة؛ خضعت الوثيقة لعدد من المراجعات والتعديلات لضمان تحقيق أكبر نسبة من التوافق المجتمعي بشأنها، لذلك أُقيم عدد من ورش العمل لمناقشة الوثيقة بواقع (٢٩) وثيقة شارك فيها مجموعة مختارة من الخبراء والمتخصصين يصل عددهم إلى أكثر من ١٠٠٠ مشارك بمركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، بالإضافة إلى (١٠) ورش عمل بوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي؛ لتحديد الأنشطة الاقتصادية التي ستكون الدولة موجودة فيها ونسب وجودها بها، والأخرى التي ستتخارج منها، والإطار

الزمني لذلك استنادًا إلى التجارب الدولية الناجحة والدروس المستفادة من الأزمات العالمية التي أثرت على الدولة خلال السنوات السابقة.

ولم يقتصر الأمر على عقد ورش عمل الخبراء، بل دُعمت بإطلاق منصة حوار الخبراء لوثيقة ملكية الدولة، وهي منصة إلكترونية تهدف إلى تعزيز آليات التواصل بين الحكومة المصرية والقطاع الخاص على مدار الساعة لتوعيته بالإصلاحات وتعظيم دوره في دعم عملية صنع السياسات، بما يضمن الخروج بحوار بناء قادر على وضع الأسس والمرتكزات الرئيسة لوجود الدولة في النشاط الاقتصادية وسياسة الملكية التي تتبعها.

وفي إطار عمل المنصة على توثيق جميع الأنشطة والفعاليات حول وثيقة ملكية الدولة؛ فقد تضمنت أهم ملامح الوثيقة من حيث موجهاتها، ومنهجيتها، في تحديد قرارات الإبقاء على أو التخارج من الأصول المملوكة للدولة خلال الفترة المقبلة، إضافة إلى إلقاء الضوء على دور صندوق مصر السيادي في هذا الإطار، والشراكات ما بين القطاعين العام والخاص كآلية للمزيد من تعزيز دور القطاع الخاص.

تجدر الإشارة إلى أن المنصة لم تكن الوسيلة التقنية الوحيدة في إجراء الحوار المجتمعي حول الوثيقة، بل أطلق تطبيق على الهاتف المحمول باسم "شارك"، بهدف التفاعل السريع مع طلبات واستفسارات جميع أطراف منظومة القطاع الخاص؛ حيث يضمن التطبيق سرعة الاستجابة والرد خلال ثلاثة أيام على أقصى تقدير.

وفي إطار العمل على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، فقد شكلت لجنة عليا بعضوية الجهات القائمة على التنفيذ، وذلك وفقًا للقرار رقم ٤٤٢٩ لعام ٢٠٢٢، على أن تقوم اللجنة بالمهام الآتية:

- تنفيذ سياسية ملكية الدولة للأصول وفقًا لبرامج زمنية محددة.
- تحديد النهج الأمثل لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية.
- تحديد آلية التخارج على مستوى الأنشطة والشركات التابعة لكل نشاط على حدة.
- ضمان التقييم العادل للأصول بالاستعانة بجهات استشارية ذات ثقة.
- مراجعة الأطر التنظيمية والقانونية لتشجيع مشاركة القطاع الخاص.
- مراجعة دورية لخريطة وجود الدولة وفقا للمستجدات العالمية والمحلية.

كما **شُكلت الأمانة الفنية للجنة في مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار**، وتتمثل مهامها الرئيسة في الآتي:

- حصر الشركات المملوكة للدولة.
- إعداد قائمة سنوية للأصول.
- وضع الخطط الزمنية لتنفيذ البرنامج.
- استراتيجية التواصل المجتمعي.

ثانيًا: موقف الشركات المملوكة للدولة

أ – الموقف الإجمالي للشركات المملوكة للدولة

١. موقف حصر الشركات المملوكة للدولة

سجل عدد الشركات المملوكة للدولة نحو ٥٦١ شركة حتى ٢ يوليو ٢٠٢٥، وقد بلغ عدد الجهات التي لديها شركات مملوكة ٤٥ جهة سواء شركات تابعة للوزارات والمحافظات أو مملوكة لجهات تابعة لهم، (١٩ وزارة، و١٦ محافظة، و١٠ جهات أخرى).

١٩
وزارة

١٦
محافظة

١٠
جهات أخرى

٢. نسب مساهمة الدولة في الشركات المملوكة

وفيما يتعلق بنسب مساهمة الدولة في الشركات المملوكة للدولة، فقد أظهرت البيانات أن نحو ٤٥,٨٪ من الشركات تسهم فيها الدولة بنسبة تتجاوز الـ ٧٥٪، أي نحو ٢٥٧ شركة، وتسهم بنسب أقل من ٢٥٪ في نحو ١٢,٣٪ من إجمالي عدد الشركات، بما يعادل ٦٩ شركة.

شكل رقم (١)

توزيع الشركات وفقًا لنسب مساهمة الدولة

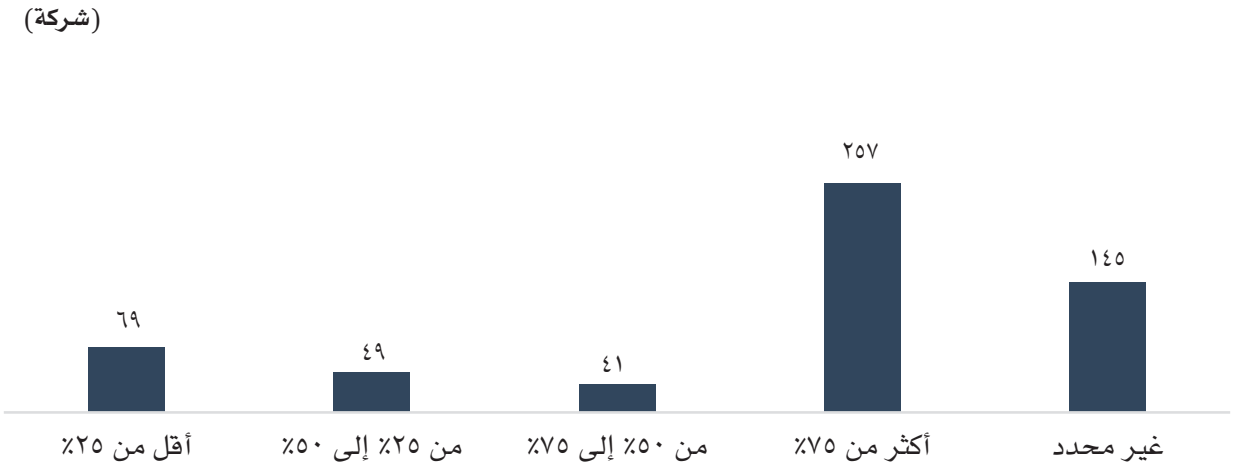

المصدر: قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يوليو ٢٠٢٥.

٣. موقف ربحية الشركات المملوكة للدولة

أوضحت النتائج أن ٣٦٤ شركة تسهم فيها الدولة حققت أرباحًا، مقابل ٧٨ شركة حققت خسائر، و١٤ شركة لم تحقق ربحًا أو خسارة. في حين ١٠٥ شركات جارٍ حاليًا استكمال القوائم المالية لها.

شكل رقم (٢)

توزيع عدد الشركات التي تسهم فيها الدولة وفقًا لموقف الربحية

المصدر: قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يوليو ٢٠٢٥.

٤. رأس المال المصرح به للشركات المملوكة للدولة

أظهرت النتائج أن النسبة الأكبر من الشركات المملوكة للدولة، بإجمالي ٢٣٣ شركة وبما يمثل ٤١,٥٪ تقريبًا من إجمالي الشركات المملوكة للدولة، يبلغ رأس مالها المصرح به ٥٠٠ مليون جنيه فأكثر، يليها ٢٥,٣٪ من الشركات (١٤٢ شركة) يتراوح رأس مالها المصرح به بين ١٠٠ مليون جنيه – أقل من ٥٠٠ مليون جنيه.

تتركز أغلب الشركات المملوكة للدولة والتي تحقق أرباحًا، في فئة الشركات التي يبلغ رأس مالها المصرح به ٥٠٠ مليون جنيه فأكثر، بإجمالي ١٦١ شركة بما يمثل ٢٨,٧٪ من إجمالي عدد الشركات المملوكة للدولة.

شكل رقم (٣)

توزيع الشركات المملوكة للدولة وفقًا لفئات رأس المال المصرح به

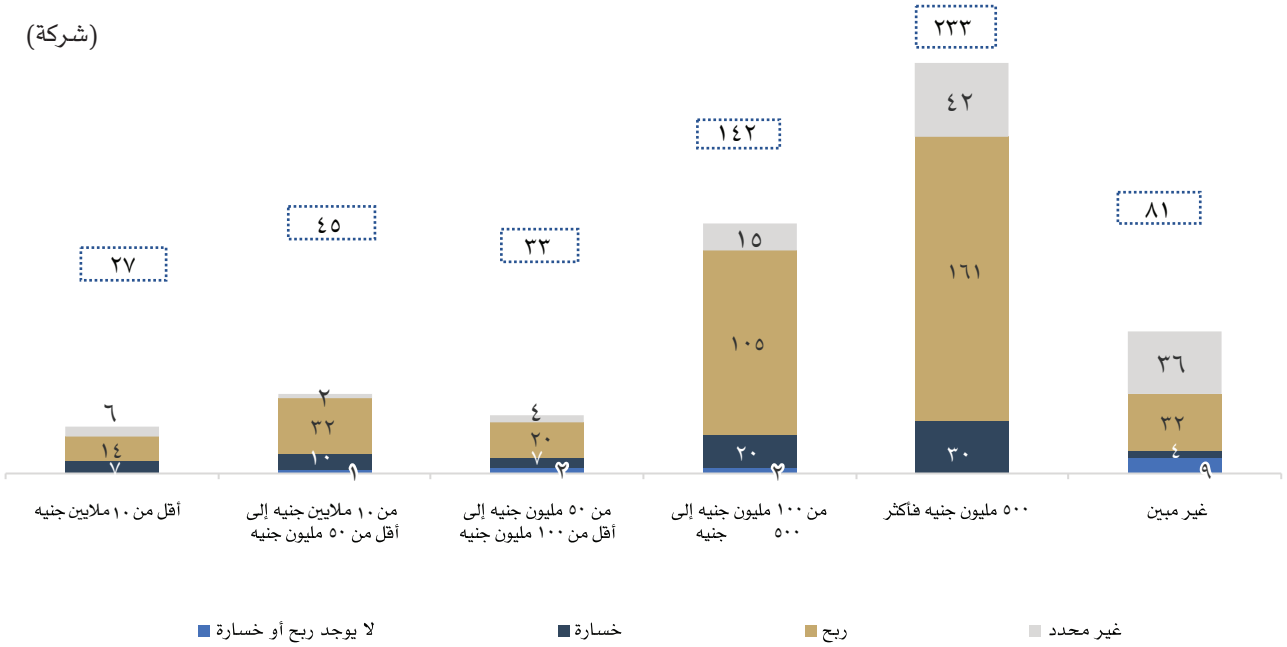

المصدر: قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يوليو ٢٠٢٥.

ب - توزيع الشركات التي تسهم فيها الدولة وفقًا للأنشطة

وفقًا للشركات المملوكة التي تم حصرها، تتركز الشركات في ١٨ نشاطًا رئيسًا، ويأتي في المقدمة نشاط الصناعات التحويلية بواقع ١٧٥ شركة بما يمثل ٣١,٢٪ من إجمالي الشركات المملوكة للدولة، يليه أنشطة الخدمات الإدارية وخدمات الدعم، بواقع ٧٧ شركة وبنسبة ١٣,٧٪ من إجمالي الشركات المملوكة للدولة، ثم النقل والتخزين بواقع ٥٠ شركة وبنسبة ٨,٩٪ من إجمالي الشركات المملوكة للدولة.

شكل رقم (٤)

الشركات التي تسهم فيها الدولة وفقًا للنشاط*

* يرجع اختلاف إجمالي عدد الشركات عن مجموع الشركات في الأنشطة المختلفة لوجود بعض الشركات التي تعمل في أكثر من نشاط.

المصدر: قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يوليو ٢٠٢٥.

جـ - توزيع الشركات التي تسهم فيها الدولة وفقًا للجهات

تسهم وزارة قطاع الأعمال العام في ٢٦,٠٪ من إجمالي الشركات المملوكة للدولة. وتجدر الإشارة إلى أن نحو ٢٠٪ من الشركات المملوكة للدولة وتحقق ربحية تتبع وزارة قطاع الأعمال العام بإجمالي ١١٠ شركات، يليها ٦٤ شركة تحقق ربحية تابعة لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي من خلال بنك الاستثمار القومي.

شكل رقم (٥)

توزيع الشركات التي تسهم فيها الدولة وفقًا لأعلى الجهات*

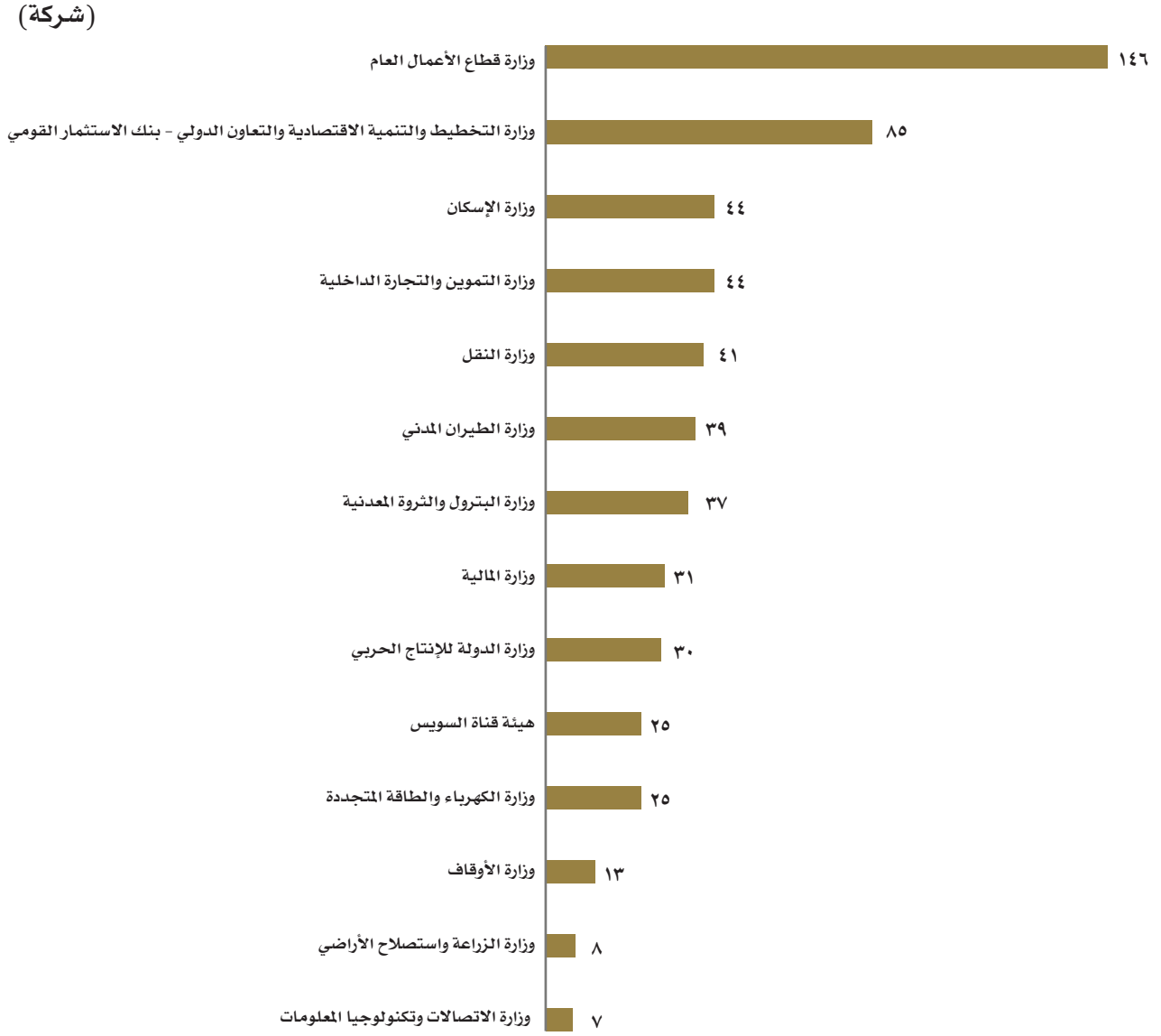

* يرجع اختلاف إجمالي عدد الشركات عن مجموع الشركات في الجهات المختلفة لوجود بعض الشركات التي تسهم فيها أكثر من جهة.

المصدر: قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، يوليو ٢٠٢٥.

د- موقف التخارج وفقًا لما تنصُ عليه وثيقة سياسة الملكية

تشمل آليات تفعيل برنامج ملكية الدولة للأصول، قيام الحكومة المصرية سنويًا بالإعلان عن برنامج تنفيذي لسياسة ملكية الدولة للأصول، وتشمل توجهات سياسة الملكية ثلاثة مجالات رئيسة، وهي:

شكل رقم (٦)

التوجهات الرئيسة لسياسة الملكية

تحديد قائمة الطروحات الحكومية لمشروعات القطاع العام وقطاع الأعمال العام التي سيتم خصخصتها بشكل كلي أو جزئي	المشروعات المشتركة التي سيتم تنفيذها في إطار نهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص	المشروعات المشتركة التي سيتم تنفيذها من قبل صندوق مصر السيادي

المصدر: وثيقة ملكية الدولة للأصول، ديسمبر ٢٠٢٢.

وفي إطار تنفيذ تلك المجالات، تمثلت ملامح سياسة ملكية الدولة للأصول في ثلاثة محاور رئيسة كالآتي:

- تخارج الدولة من عدد من القطاعات/ الأنشطة الرئيسة (١٤ نشاطًا).
- الإبقاء مع تثبيت أو تخفيض الاستثمارات في عدد من القطاعات/ الأنشطة الرئيسة (٢٤ نشاطًا).
- الإبقاء مع تثبيت أو زيادة الاستثمارات في عدد من القطاعات/ الأنشطة الرئيسة (٢٤ نشاطًا).

ثالثًا: الموقف التنفيذي لخطة الطروحات الحكومية

خلفية عن برنامج الطروحات الحكومية

يأتي برنامج الطروحات في إطار جهود الدولة لتشجيع القطاع الخاص للدخول في تنفيذ المزيد من المشروعات الجديدة، في ضوء تطبيق الدولة لوثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، وذلك من خلال إتاحة العديد من الحوافز والتيسيرات. وفي هذا السياق، تستهدف الحكومة العمل على التفعيل والتوسع في برنامج الطروحات الحكومية لتحقيق العديد من الأهداف الاستراتيجية، ومن أهمها:

- تعزيز أداء البورصة المصرية وتنشيطها وتشجيع الاستثمار المؤسسي فيها، وتحسين بيئة التداول، وزيادة المعروض من الشركات المقيدة بها.
- توفير سيولة من النقد الأجنبي خلال فترة قصيرة.
- إعادة هيكلة بعض أصول الدولة وتعزيز كفاءتها.
- زيادة رأس المال السوقي للبورصة المصرية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي.

الجدير بالذكر أن خطة عمل الحكومة تستهدف تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية من خلال عدة إجراءات، من أهمها: إعداد تصور مُحدث لبرنامج الطروحات، وإدراج شركات الخدمة الوطنية في البرنامج، ووضع برنامج زمني واضح للشركات المزمع طرحها.

في فبراير ٢٠٢٣ حُددت ٣٢ شركة لطرح أسهمها بالبورصة أو لمستثمر استراتيجي، بداية من الربع الأول من عام ٢٠٢٣، سواءً كان الطرح عامًا من خلال البورصة، أو كان لمستثمر استراتيجي، أو كلاهما، ثم تمت إضافة ثلاث شركات أخرى، هي: الشرقية للدخان، شركة العز الدخيلة للصلب ، والمصرية للاتصالات.

شكل رقم (٧)

برنامج الطروحات المُعلن حتى أغسطس ٢٠٢٣

35

بنكًا \ شركة \ أصلًا

طرح جديد بالبورصة/ لمستثمر استراتيجي

١	بنك القاهرة	١٩	النصر للتعدين
٢	بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع	٢٠	النصر للإسكان والتعمير
٣	الأمل الشريف للبلاستيك	٢١	المصرية للسبائك الحديدية
٤	دمياط لتداول الحاويات والبضائع	٢٢	مصر لأعمال الأسمنت المسلح
٥	الشركة المصرية لإنتاج البروبلين والبولي بروبلين	٢٣	سيناء للمنجنيز
٦	شركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين)	٢٤	تنمية الصناعات الكيماوية - سيد
٧	شركة مصر لتكنولوجيا التجارة (MTS)	٢٥	مصر للمستحضرات الطبية
٨	شركة الحفر للبترول	٢٦	الرباط للأنوار السفن
٩	شركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب)	٢٧	محطة توليد الرياح بجبل الزيت
١٠	شركة مصر لتأمينات الحياة	٢٨	محطة توليد الرياح بالزعفرانة
١١	شركة الصالحية للاستثمار والتنمية	٢٩	محطة بني سويف لتوليد الكهرباء
١٢	شركة المستقبل للتنمية العمرانية	٣٠	صافي لتعبئة المياه
١٣	شركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو)	٣١	الشركة الوطنية للمنتجات البترولية
١٤	شركة حلوان للأسمدة	٣٢	المصرف المتحد
١٥	البنك العربي الإفريقي الدولي	٣٣	شركة الشرقية للدخان
١٦	الفنادق المملوكة لوزارة قطاع الأعمال العام	٣٤	العز الدخيلة للصلب
١٧	المعادي للتنمية والتعمير	٣٥	المصرية للاتصالات
١٨	مصر للتأمين		

المصدر: قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٣.

وقد وُزعت الشركات إلى ١٩ قطاعًا ونشاطًا اقتصاديًا كالتالي:

- ٦ قطاعات ستتخارج الدولة منها خلال (٣ – ٥) سنوات.
- ٨ قطاعات تُثبت الدولة أو ستُخفض استثماراتها بها.
- ٥ قطاعات ستُثبت الدولة أو تزيد استثماراتها بها.

شكل رقم (٨)

توزيع الشركات المتضمنة في برنامج الطروحات بحسب القطاعات

المصدر: قاعدة بيانات الشركات المملوكة للدولة، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، أغسطس ٢٠٢٣.

وفي إطار تنفيذ تلك الخطة، تم اتخاذ عدد من الإجراءات، حيث تم تشكيل وحدة تابعة لرئاسة مجلس الوزراء للإشراف على برنامج الطروحات، وتختص الوحدة بما يلي:

- تقييم خطط الطروحات السابقة واستكمالها.
- توجيه قطاعات وأساليب الطرح بناءً على مشورة مستشار دولي.
- تعيين البنوك الاستثمارية المسؤولة عن بيع كل شركة.
- متابعة وتنفيذ الخطة التسويقية لكل شركة.
- متابعة وتنفيذ برنامج الطروحات بالتنسيق مع الجهات المعنية.

كما وُقعت اتفاقية لتعيين مؤسسة التمويل الدولية مستشارًا لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، ففي يونيو ٢٠٢٣، وقَّعت الحكومة المصرية اتفاقية مع مؤسسة التمويل الدولية لتقديم الدعم والمشورة الفنية لبرنامج الطروحات الحكومية وتطوير خطة متكاملة لتنفيذ البرنامج، بما يُسرع من وتيرته ويحقق الأهداف الموضوعة بدقة، وذلك من خلال مرحلتين كالآتي:

- **المرحلة الأولى:** إعداد الاستراتيجية خلال أربعة أشهر من تاريخ توقيع الاتفاق، وهو ما تم بالفعل يوم ١٨ يونيو ٢٠٢٣.
- **المرحلة الثانية:** الطرح الفعلي للشركات والمشروعات.

١. الموقف التنفيذي للتخارج من الشركات المملوكة للدولة

يعرض الجزء التالي من التقرير الموقف التنفيذي للتخارج من الشركات المملوكة للدولة على مستوى الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٥) والتي تنقسم إلى أربع مراحل على النحو التالي:

المرحلة الأولى:

استهدفت المرحلة الأولى من تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية التخارج الكلي/ الجزئي سواء لمستثمر استراتيجي، أو من خلال زيادة رأس المال، أو من خلال الطرح في البورصة المصرية لعدد (٦) شركات تسهم بها الدولة بحصيلة مستهدفة ٣,٣ مليارات دولار، وذلك بما يشمل:

- بيع حصص مملوكة للدولة في ٦ شركات مدرجة في البورصة المصرية بإجمالي ٣,٣ مليارات دولار.

نتائج تنفيذ المرحلة الأولى:

تم تنفيذ الصفقات المتضمنة في المرحلة الأولى من برنامج الطروحات على النحو التالي:

- بيع حصص من ملكية الدولة في عدد ٦ شركات متضمنة في تلك المرحلة لمستثمر استراتيجي على صفقتين على النحو التالي:
  - الصفقة الأولى بيع حصص في ٥ شركات مدرجة بالبورصة المصرية لشركة شركة أبوظبي التنموية القابضة ADQ – الإمارات بقيمة ١,٨ مليار دولار في مارس ٢٠٢٢.
  - الصفقة الثانية بيع حصص في ٤ شركات مدرجة بالبورصة بإجمالي ١,٣ مليار دولار لصالح صندوق الاستثمارات السعودية (PIF) في أغسطس ٢٠٢٢.

بذلك بلغت حصيلة عمليات التخارج المنفذة خلال المرحلة الأولى ٣,١١ مليارات دولار بمعدل إنجاز ٩٤,٢٪ مقارنة بالحصيلة المستهدفة المعلنة، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (١).

جدول رقم (١)

المُنجز على صعيد تنفيذ المرحلة الأولى من برنامج الطروحات

البيان	المستهدف المُعلن للمرحلة	إجمالي عدد الشركات والأصول المستهدفة المتضمنة في المرحلة	إجمالي الحصيلة المستهدفة في المرحلة (مليار دولار)	المُنجز المُحقق على صعيد الحصيلة (مليار دولار)	نسبة المحقق (حصيلة التخارج المحقَّقة/ المستهدف) (٪)
مرحلة أولى	جذب استثمارات أجنبية بنحو (٣,٣) مليارات دولار قبل نهاية أغسطس ٢٠٢٢ – والتخارج من عدد (٦) شركات تسهم بها الدولة	٦	٣,٣	٣,١١	٩٤,٢

المصدر: التقرير الأول لمتابعة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول ووحدة الطروحات الحكومية، مجلس الوزراء المصري.

المرحلة الثانية:

استهدفت المرحلة الثانية من تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية التخارج الكلي/ الجزئي سواء لمستثمر استراتيجي، أو من خلال زيادة رأس المال، أو من خلال الطرح في البورصة المصرية لعدد (٧) شركات تسهم بها الدولة بحصيلة مستهدفة ٢,٠ مليار دولار، وذلك بما يشمل:

١ – طرح (١٠٠٪) من حصة الدولة بشركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين).

٢ – التخارج من نحو (٣١٪) من شركة العز الدخيلة للصلب.

٣ – طرح حصة من شركة الحفر المصرية للبترول (الحفر المصرية).

٤ – طرح حصة من الشركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب).

٥ – طرح حصة من الشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو).

٦ – طرح (١٠٪) من حصة شركة المصرية للاتصالات.

٧ – زيادة رأس مال الـ (٧) فنادق المملوكة لـ "الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (EGOTH)" والشركة القابضة للسياحة والفنادق (HOTAC)".

نتائج تنفيذ المرحلة الثانية:

تم تنفيذ الصفقات المتضمنة في المرحلة الثانية من برنامج الطروحات، على النحو التالي:

- بيع كامل لحصة الدولة بشركة البويات والصناعات الكيماوية (باكين) لمستثمر أجنبي متمثل في شركة National Company for Print الإماراتية بقيمة ١٧ مليون دولار في شهر مايو ٢٠٢٣.
- بيع جزئي لحصة الدولة بشركة العز الدخيلة للصلب بنسبة ٣١٪ لمستثمر مصري ممثلًا في مجموعة العز الدخيلة للصلب بقيمة ٢٤٥ مليون دولار في سبتمبر ٢٠٢٣.
- طرح حصة من ملكية الدولة في ثلاث شركات، وهي: شركة الحفر المصرية للبترول (الحفر المصرية)، والشركة المصرية لإنتاج الألكيل بنزين الخطي (إيلاب)، والشركة المصرية لإنتاج الإيثيلين ومشتقاته (إيثيدكو) بقيمة ٨٠٠ مليون دولار لصالح مستثمر أجنبي ممثلًا في شركة أبوظبي التنموية القابضة ADQ – الإمارات، في نوفمبر ٢٠٢٣.
- طرح (١٠٪) من حصة شركة المصرية للاتصالات في البورصة المصرية بقيمة ١٢٨ مليون دولار لمستثمرين متنوعين مصريين في شهر مايو ٢٠٢٣.

٨ – إتمام الصفقة الخاصة بزيادة رأس مال الـ (٧) فنادق المملوكة لـ "الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (EGOTH)" والشركة القابضة للسياحة والفنادق (HOTAC)" بقيمة ٨٠٠ مليون دولار، عبر آلية تمويلية لزيادة رأس المال وضخ استثمارات بالعملة الأجنبية لصالح مستثمر مصري ممثلًا في مجموعة طلعت مصطفى في صفقة تم إبرامها في شهر فبراير ٢٠٢٤.

بذلك بلغت حصيلة عمليات التخارج المنفذة خلال المرحلة الثانية ١,٩٩ مليار دولار بمعدل إنجاز ٩٩,٥٪ مقارنة بالحصيلة المستهدفة المعلنة، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (٢).

جدول رقم (٢)

المُنجز على صعيد تنفيذ المرحلة الثانية من برنامج الطروحات

البيان	المستهدف المُعلن للمرحلة	إجمالي عدد الشركات والأصول المستهدفة المتضمنة في المرحلة	إجمالي الحصيلة المستهدفة في المرحلة (مليار دولار)	المُنجز المُحقق على صعيد الحصيلة (مليار دولار)	نسبة المحقق (حصيلة التخارج المحقَّقة/ المستهدف) (٪)
مرحلة ثانية	جذب استثمارات أجنبية بنحو (٢) مليار دولار قبل نهاية يونيو ٢٠٢٣ – والتخارج من عدد (٧) شركات تسهم بها الدولة	٧	٢	١,٩٩	٩٩,٥

المصدر: التقرير الأول لمتابعة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول ووحدة الطروحات الحكومية، مجلس الوزراء المصري.

المرحلة الثالثة:

شملت المرحلة الثالثة من تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية التخارج الكلي/ الجزئي سواء لمستثمر استراتيجي، أو من خلال زيادة رأس المال، أو من خلال الطرح في البورصة المصرية لعدد (٣) شركات تسهم بها الدولة بحلول ديسمبر ٢٠٢٣، وعدد (٣) شركات تسهم بها الدولة بحلول يونيو ٢٠٢٤، بحصيلة مستهدفة ٥,٠ مليارات دولار، وذلك بما يشمل:

١ - طرح "محطة جبل الزيت" لتوليد الكهرباء من الرياح من خلال طرح تنافسي على عدد من المستثمرين بإجمالي ٣٠٠ مليون دولار.
٢ - طرح شركة "وطنية" للمنتجات البترولية.
٣ - طرح شركة دمياط لتداول الحاويات والبضائع.
٤ - طرح شركة بورسعيد لتداول الحاويات والبضائع.
٥ - طرح حصة من بنك المصرف المتحد.
٦ - طرح حصة إضافية من شركة الشرقية للدخان.

نتائج تنفيذ المرحلة الثالثة:

تم تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج الطروحات، على النحو التالي:

- طرح نسبة من حصة الدولة في رأس مال الشركة الشرقية للدخان من خلال البورصة المصرية لصالح مستثمر أجنبي ممثلًا في شركة "جلوبال للاستثمار القابضة المحدودة" الإماراتية بقيمة ٦٢٥ مليون دولار في أكتوبر ٢٠٢٣.

بذلك بلغت حصيلة عمليات التخارج المنفذة خلال المرحلة الثالثة ٠,٦٢٥ مليار دولار بمعدل إنجاز ١٢,٥٪ مقارنة بالحصيلة المستهدفة المعلنة، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (٣).

جدول رقم (٣)

المُنجز على صعيد تنفيذ المرحلة الثالثة من برنامج الطروحات

البيان	المستهدف المُعلن للمرحلة	إجمالي عدد الشركات والأصول المستهدفة المتضمنة في المرحلة	إجمالي الحصيلة المستهدفة في المرحلة (مليار دولار)	المُنجز المُحقق على صعيد الحصيلة (مليار دولار)	نسبة المحقق (حصيلة التخارج المحقَّقة/ المستهدف) (٪)
مرحلة ثالثة	التخارج من عدد (٣) شركات تسهم بها الدولة بحلول ديسمبر ٢٠٢٣ - والتخارج من عدد (٣) شركات تسهم بها الدولة بحلول يونيو ٢٠٢٤ بحصيلة ٥ مليارات دولار	٦	٥	٠,٦٢٥	١٢,٥

المصدر: التقرير الأول والثاني لمتابعة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول ووحدة الطروحات الحكومية، مجلس الوزراء المصري.

(٢) **في حين تصل نسبة الإنجاز على مستوى كامل البرنامج ٢٤٤,٨٪ عند تضمين صفقة رأس الحكمة**، حيث إن إجمالي حصيلة الطروحات لا يتضمن تنفيذ أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر لتطوير مدينة رأس الحكمة من قِبَل شركة أبو ظبي التنموية القابضة ADQ - الإمارات بقيمة ٣٥ مليار دولار.

المرحلة الرابعة:

استهدفت المراحلة الرابعة من تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية التخارج الكلي/ الجزئي سواء لمستثمر استراتيجي، أو من خلال زيادة رأس المال، أو من خلال الطرح في البورصة المصرية لعدد (٤) شركة تسهم بها الدولة بحصيلة مستهدفة ١,٩ مليار دولار، وذلك بما يشمل المستهدفات التالية:

١ - طرح "محطة جبل الزيت" لتوليد الكهرباء من الرياح من خلال طرح تنافسي على عدد من المستثمرين.

٢ - طرح حصة من المصرف المتحد.

٣ - بيع كامل لحصة المال العام لشركة أمل والشريف.

٤ - أحد البنوك المملوكة للدولة.

نتائج تنفيذ المرحلة الرابعة:

تم تنفيذ المرحلة الرابعة من برنامج الطروحات، من خلال صفقتين على النحو التالي:

- **طرح ٣٣٠ مليون سهم من أسهم المصرف المتحد بالبورصة المصرية في ديسمبر ٢٠٢٤**، والتي تمثل ٣٠٪ من رأس المال المصدر، وذلك على شريحتين (عام وخاص) بقيمة إجمالية ٤٥٧٠,٥ مليون جنيه، حيث كان البنك المركزي يمتلك ١٠٠٪ من أسهم المصرف المتحد قبل الطرح. وقد شهد الطرح إقبالًا كبيرًا من قِبَل المستثمرين سواء الأفراد أو المؤسسات، حيث تمت تغطية الطرح العام ٥٩ مرة؛ مما يعني أنه قد تم تسجيل طلبات شراء لعدد حوالي ١٦,٦ مليار سهم في حين أن المطروح فقط حوالي ٢٢٨,٥ مليون سهم، كما أن الطرح الخاص تم تغطيته ٦ مرات؛ مما يعني أنه تم تسجيل طلبات شراء لحوالي ٢٦ مليار سهم في حين أن عدد الأسهم المطروحة بالطرح الخاص بلغ حوالي ٤,٣ مليارات سهم، وهذا يبرهن على قدرة السوق على استيعاب الطروحات الكبيرة سواء كعدد أسهم أو قيم أسهم خاصة من الشركات الحكومية. كان لهذا الطرح تأثير إيجابي على السوق متمثل في زيادة ملحوظة في عدد المستثمرين الجدد، حيث بلغ عدد المستثمرين الجدد خلال الفترة السابقة للطرح وخلال فترة الطرح أي من ٢١ أكتوبر وحتى ٣ ديسمبر ٢٠٢٤ حوالي ٣٦ ألف مستثمر، مقارنةً بنحو ٢٠ ألف مستثمر جديد خلال الفترة من ٤ ديسمبر ٢٠٢٤ وحتى ٢ يناير ٢٠٢٥، مما يعني أن أعداد المستثمرين الجدد زادت بمجرد الإعلان عن اتخاذ خطوات فعلية للطرح وبدء الترويج له من قِبَل مدير الطرح.
- بيع ١٠٠٪ من أسهم **شركة "تمويلي" للتمويل متناهي الصغر**، المملوكة لشركتي "إن أي كابيتال" و"أيادي" التابعتين لبنك الاستثمار القومي، والبريد للاستثمار، بقيمة تزيد على ٢,٥ مليار جنيه إلى تحالف دولي بارز في سبتمبر ٢٠٢٤، يضم العديد من شركاء التنمية، منهم من يساهم بشكل مباشر مثل البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية، والمؤسسة البريطانية للاستثمار الدولي (BII)، ومنهم من ساهم بشكل غير مباشر من خلال الاستثمار في الصناديق الاستثمارية الخاصة المشاركة في التحالف وهم SPE Capital و"تنمية كابيتال فينتشرز" TCV. يُشار إلى أن هذين الصندوقين تم تمويلهما من قِبل مجموعة من شركاء التنمية الدوليين مثل صندوق المشاريع المصري الأمريكي EAEF، ومؤسسة التمويل الدولية (IFC)، وبنك الاستثمار الأوروبي (EIB)، وبنك التنمية الريادية الهولندي (FMO)، وغيرهم.

بذلك بلغت حصيلة عمليات التخارج المنفذة خلال المرحلة الرابعة ٠,١٤٢ مليار دولار بمعدل إنجاز ٧,٥٪ مقارنة بالحصيلة المستهدفة المعلنة، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (٤).

جدول رقم (٤)

المُنجز على صعيد تنفيذ المرحلة الرابعة من برنامج الطروحات

البيان	المستهدف المُعلن للمرحلة	إجمالي عدد الشركات والأصول المستهدفة المتضمنة في المرحلة	إجمالي الحصيلة المستهدفة في المرحلة (مليار دولار)	المُنجز المُحقق على صعيد الحصيلة (مليار دولار)	نسبة المحقق (حصيلة التخارج المحقَّقة/ المستهدف) (٪)
مرحلة رابعة	التخارج الكلي/ الجزئي من عدد (٤) شركة تسهم بها الدولة قبل نهاية يونيو ٢٠٢٥ بحصيلة مستهدفة ١,٩ مليار دولار	٤	١,٩	٠,١٤٢	٧,٥

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، والبورصة المصرية.

هذا وقد تم تعيين بنوك استثمار ومستشارين قانونيين لعدد (١٠) شركات، وجارٍ العمل على إنجاز الطروحات الخاصة بها من قِبَل الجهات المعنية وفق أوضاع السوق والدراسات التي تتم في هذا الشأن، وهي: (شركة أمل والشريف، شركة مَصر للأدوية، شركة سيد للأدوية، شركة ميدور، محطة جبل الزيت، الشركة الوطنية لتعبئة المياه الطبيعية (صافي)، الشركة الوطنية لبيع وتوزيع المنتجات البترولية (وطنية)، شركة سيلو فودز للصناعات الغذائية، الشركة الوطنية للطرق، وشركة "تشيل آوت" لتشغيل محطات الوقود.

الإنجاز على مستوى المراحل الأربع الخاصة ببرنامج الطروحات الحكومية خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٥)

تم تنفيذ المراحل الأربع من برنامج الطروحات الحكومية خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٥) الذي استهدف التخارج الكلي/ الجزئي سواء لمستثمر استراتيجي، أو من خلال زيادة رأس المال، أو من خلال الطرح في البورصة المصرية لعدد ٢٣ شركة بحصيلة مستهدفة معلنة بقيمة ١٢.٢٠ مليار دولار. **وقد مضت الحكومة قدمًا في تنفيذ البرنامج خلال تلك الفترة، ونفذت ١٩ عملية طرح فعلي للتخارج الكلي/الجزئي بقيمة إجمالية فعلية لحصيلة البرنامج ٥,٨٦ مليارات دولار، بنسبة إنجاز على مستوى كامل البرنامج بلغت ٤٨٪**[٣]، وذلك كما يوضحه الجدول التالي رقم (٥).

جدول رقم (٥)

المُنجز على صعيد تنفيذ كامل برنامج الطروحات

البيان	المستهدف المُعلن للمرحلة	إجمالي عدد الشركات والأصول المستهدفة المتضمنة في المرحلة	إجمالي الحصيلة المستهدفة في المرحلة (مليار دولار)	المُنجز المُحقق على صعيد الحصيلة (مليار دولار)	نسبة المحقق (حصيلة التخارج المحقَّقة/ المستهدف) (٪)
مرحلة أولى	جذب استثمارات أجنبية بنحو (٣,٣) مليارات دولار قبل نهاية أغسطس ٢٠٢٢ - والتخارج من عدد (٦) شركات تسهم بها الدولة	٦	٣,٣	٣,١١	٩٤,٢
مرحلة ثانية	جذب استثمارات أجنبية بنحو (٢) مليار دولار قبل نهاية يونيو ٢٠٢٣ - والتخارج من عدد (٧) شركات تسهم بها الدولة	٧	٢	١,٩٩	٩٩,٥
مرحلة ثالثة	التخارج من عدد (٣) شركات تسهم بها الدولة بحلول ديسمبر ٢٠٢٣ - والتخارج من عدد (٣) شركات تسهم بها الدولة بحلول يونيو ٢٠٢٤ بحصيلة ٥ مليارات دولار	٦	٥	٠,٦٣	١٢,٥
مرحلة رابعة	التخارج الكلي/ الجزئي من عدد (٤) شركة تسهم بها الدولة قبل نهاية يونيو ٢٠٢٥ بحصيلة مستهدفة ١,٩ مليار دولار	٤	١,٩	٠,١٤٢	٧,٥
كامل الفترة	التخارج الكلي/ الجزئي من ٢٣ شركة/ أصل بحصيلة مستهدفة بنحو ١٢,٢٠ مليار دولار	٢٣	١٢,٢٠	٥,٨٦	٤٨

المصدر: التقرير الأول والثاني لمتابعة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول ووحدة الطروحات الحكومية، مجلس الوزراء المصري.

(٣) **في حين تصل نسبة الإنجاز على مستوى كامل البرنامج ٢٤٤,٨٪ عند تضمين صفقة رأس الحكمة**، حيث إن إجمالي حصيلة الطروحات لا يتضمن تنفيذ أكبر صفقة استثمار أجنبي مباشر في تاريخ مصر لتطوير مدينة رأس الحكمة من قِبَل شركة أبو ظبي التنموية القابضة ADQ - الإمارات بقيمة ٣٥ مليار دولار.

وتنوعت الصفقات المنفذة في إطار برنامج الطروحات ما بين التخارج الكلي/ الجزئي سواء لمستثمر استراتيجي، أو من خلال زيادة رأس المال، أو من خلال الطرح في البورصة المصرية بواقع ١٩ صفقة فعلية على النحو التالي:

جدول رقم (٦)

قائمة الطروحات المنفذة خلال الفترة (مارس ٢٠٢٢ - يونيو ٢٠٢٥)

م	الطروحات	النشاط/ القطاع	آلية الطرح	المشتري	جنسية المشتري	التاريخ	الحصيلة (مليون دولار)
١	البنك التجاري الدولي	خدمات مالية	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	مارس ٢٠٢٢	١٨٠٥
٢	فوري للتكنولوجيا	خدمات مالية	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	مارس ٢٠٢٢	
٣	أبو قير للأسمدة	أسمدة	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	مارس ٢٠٢٢	
٤	مبكو للأسمدة	أسمدة	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	مارس ٢٠٢٢	
٥	الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	شحن	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	مارس ٢٠٢٢	
٦	أي - فينانس	خدمات مالية	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	PIF	المملكة العربية السعودية	أغسطس ٢٠٢٢	١٣٠٠
٧	أبو قير للأسمدة	أسمدة	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	PIF	المملكة العربية السعودية	أغسطس ٢٠٢٢	
٨	مبكو للأسمدة	أسمدة	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	PIF	المملكة العربية السعودية	أغسطس ٢٠٢٢	
٩	الإسكندرية لتداول الحاويات والبضائع	شحن	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	PIF	المملكة العربية السعودية	أغسطس ٢٠٢٢	

م	الطروحات	النشاط/ القطاع	آلية الطرح	المشتري	جنسية المشتري	التاريخ	الحصيلة (مليون دولار)
١٠	المصرية للاتصالات	اتصالات	طرح نسبة بالبورصة	متنوع	مصري	مايو ٢٠٢٣	١٢٨
١١	باكين	بويات	بيع كامل لمستثمر أجنبي	National Company for Paint	الإمارات العربية المتحدة	مايو ٢٠٢٣	١٧
١٢	عز الدخيلة	حديد	بيع كامل لمستثمر مصري	أحمد عز	مصري	سبتمبر ٢٠٢٣	٢٤٥
١٣	الشرقية للدخان	كيماويات	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	Global Company	الإمارات العربية المتحدة	أكتوبر ٢٠٢٣	٦٢٥
١٤	ايلاب	بتروكيماويات	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	نوفمبر ٢٠٢٣	٨٠٠
١٥	ايثدكو	بتروكيماويات	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	نوفمبر ٢٠٢٣	
١٦	الحفر المصرية	بتروكيماويات	طرح نسبة لمستثمر أجنبي	ADQ	الإمارات العربية المتحدة	نوفمبر ٢٠٢٣	

م	الطروحات	النشاط/ القطاع	آلية الطرح	المشتري	جنسية المشتري	التاريخ	الحصيلة (مليون دولار)
١٧	إتمام الصفقة الخاصة بزيادة رأس مال الـ (٧) فنادق المملوكة لـ "الشركة المصرية العامة للسياحة والفنادق (EGOTH)" والشركة القابضة للسياحة والفنادق (HOTAC)"	خدمات الإقامة	آلية تمويلية لزيادة رأس المال وضخ استثمارات بالعملة الأجنبية	شركة طلعت مصطفى – مستثمر محلي	مصري	فبراير ٢٠٢٤	٨٠٠
١٨	طرح ٣٣٠ مليون سهم من أسهم المصرف المتحد بالبورصة المصرية				مستثمرون سواء أفرادًا أو مؤسسات	ديسمبر ٢٠٢٤	٩٠,٤
١٩	بيع ١٠٠٪ من أسهم شركة "تمويلي" للتمويل متناهي الصغر				تحالف دولي من المستثمرين	سبتمبر ٢٠٢٤	٥١,٦
	الإجمالي						**٥٨٦٢**

المصدر: التقرير الأول والثاني لمتابعة تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول ووحدة الطروحات الحكومية، مجلس الوزراء المصري.

رابعًا: آليات أخرى للشراكة مع القطاع الخاص

تتبنى الدولة المصرية عددًا من الآليات الأخرى لتعزيز دور القطاع الخاص إضافة إلى برنامج الطروحات الحكومية، ويأتي على رأسها مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تُنفذ من خلال تعاون الوزارات المعنية مع القطاع الخاص في تنفيذ عدد من المشروعات، وتلك التي يتم تنفيذها بالشراكة مع القطاع الخاص من خلال صندوق مصر السيادي.

١. مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تُنفذ بالتعاون مع الوزارات المعنية

إضافة إلى ما سبق، والتزامًا من الحكومة المصرية بنهج الشراكة بين القطاعين العام والخاص تم **وجارٍ تنفيذ العديد من المشروعات بالشراكة بين عدد من الوزارات المعنية والقطاع الخاص لا سيما في ظل التزام الحكومة المصرية بترشيد الإنفاق الاستثماري** في حدود السقف المُعلن سابقًا بما يُعزز القدرات الإنتاجية لعدد من الأصول المملوكة للدولة.

ففيما يخص المشروعات التي تم إنجازها بخلاف برنامج الطروحات في أعقاب إقرار وثيقة ملكية الدولة من خلال الوحدة المركزية للمشاركة بين القطاع العام والقطاع الخاص بوزارة المالية فتمثلت في:

١ – عدد ٧ مشروعات تم الانتهاء من توقيعها بتكلفة استثمارية تُقدر بنحو ١٥,٥٨ مليار جنيه تقريبًا.

٢ – عدد ٤ مشروعات تحت الطرح بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ١٦ مليار جنيه تقريبًا (تكلفة تقديرية).

٣ – عدد ٣٢ مشروعًا من المشروعات التي تمت الموافقة عليها من جانب اللجنة العليا لشؤون المشاركة للطرح بنظام المشاركة مع القطاع الخاص خلال العام المالي ٢٠٢٤ / ٢٠٢٥، منها عدد ٢١ مشروعًا بتكلفة استثمارية تقدر بنحو ٤١,٣ مليار جنيه، وعدد ١١مشروعًا يُجرى تحديد تكلفتها الاستثمارية.

٤ – توقيع وزارة المالية اتفاقية "صندوق مصر لإعداد دراسات مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص" مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD بمبلغ ١٠ ملايين يورو في ٥ فبراير ٢٠٢٥؛ لتمويل إعداد دراسات الجدوى لمشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص.

تتعدد مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تُنفذ من خلال تعاون الوزارات المعنية مع القطاع الخاص في تنفيذ عدد من المشروعات وتوفير التمويلات ودعم القطاع الخاص، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- **وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي:** تلعب الوزارة دورًا مهمًّا في تسهيل وصول القطاع الخاص إلى الدعم المالي والفني وتعزيز قدراته من خلال توفير الدراسات والتحليلات والسياسات المبنية على الأدلة، ما أسفر عن حصول القطاع الخاص في مصر على تمويل يتجاوز ١٥,٦ مليار دولار من أكثر من ٣٠ شريكًا للتنمية منذ يناير ٢٠٢٠ وحتى مايو ٢٠٢٥، موزعة على قطاعات متعددة؛ مما يعكس نجاح التعاون بين الوزارة وشركاء التنمية في دعم نمو القطاع الخاص وتمكينه. وللوزارة العديد من الإنجازات في تعزيز المشاركة مع القطاع الخاص، نستعرض منها:

  - توقيع شراكة بين مصر ومؤسسة التمويل الدولية لدعم شراكات القطاعين العام والخاص في ١١ مطارًا؛ بهدف دعم شراكات القطاعين العام والخاص في قطاع المطارات، لتحسين البنية التحتية، والربط، وخدمات المسافرين. وفي إطار هذه الشراكة، ستقدم مؤسسة التمويل الدولية استشارات متخصصة لوزارة الطيران المدني لإعداد استراتيجية تستهدف تطوير الشراكات مع القطاع الخاص في ١١ مطارًا، كما ستعمل المؤسسة كمستشار رئيس للصفقات على تقديم الاستشارات الخاصة بمعاملات الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مطار الغردقة الدولي، وذلك كمشروع تجريبي، وستعمل مؤسسة التمويل الدولية على تحديد النموذج الأنسب لمشاركة القطاع الخاص في المطارات العشرة الأخرى، وهي: (مطار سفنكس الدولي – مطار شرم الشيخ الدولي – مطار برج العرب الدولي – مطار الأقصر الدولي – مطار أسوان الدولي – مطار سوهاج الدولي – مطار أسيوط الدولي – مطار أبو سمبل – مطار العلمين الدولي – مطار مرسى مطروح).
  - توقيع عدد من الاتفاقيات بين الوزارة وعدد من شركاء التنمية والقطاع الخاص، وجمعيات رجال الأعمال، في يونيو ٢٠٢٥، بشأن توسيع نطاق منصة "حافز" للدعم المالي والفني للقطاع الخاص. وتتمثل تلك الاتفاقيات في: اتفاقية تعاون بين الوزارة واتحاد بنوك مصر؛ بهدف تعزيز الوصول لخدمات شركاء التنمية عبر منصة "حافز" للدعم المالي والفني للقطاع الخاص. واتفاق منحة الاستثمار لمشروع الصناعات الخضراء المستدامة بين الوزارة وبنك الاستثمار الأوروبي بمبلغ ٢١ مليون يورو. واتفاق مع ١٢ من ممثلي الغرف التجارية وجمعيات رجال الأعمال، واتحاد الصناعات المصرية؛ بهدف تعزيز الوصول إلى الخدمات المُقدمة من شركاء التنمية عبر منصة "حافز" للدعم المالي والفني للقطاع الخاص.
  - توقيع مذكرة تفاهم للتعاون بين وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي والبنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية لتنفيذ مشروعات القطاعين العام والخاص في فبراير ٢٠٢٥؛ بهدف وضع الإطار العام للدعم الفني المقدم من البنك للحكومة المصرية في تقديم الدعم المؤسسي وبناء القدرات لكافة الأطراف ذات الصلة، كذا تقديم الدعم الفني لتنفيذ وإعداد مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، ودراسة تمويلها وتشغيلها وطرحها والتعاقد عليها بنظام الشراكة بين القطاعين العام والخاص في مصر في مختلف القطاعات.

- توقيع اتفاقيتين بين الوزارة والبنك الإسلامي للتنمية بقيمة ١,٦ مليار دولار لتمويل التجارة وتمكين القطاع الخاص في فبراير ٢٠٢٥، وذلك بتوقيع برنامج العمل السنوي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لعام ٢٠٢٥، ضمن الاتفاقية الإطارية الموقعة بين الجانبين لمدة ٥ سنوات، وكذلك برنامج العمل السنوي للمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص في مصر لعام ٢٠٢٥ والذي يأتي ضمن خطة الحكومة لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي. ويُسهم برنامج العمل السنوي للمؤسسة الدولية الإسلامية لتمويل التجارة لعام ٢٠٢٥في توفير تمويل قدره ١,٥ مليار دولار؛ مما سيعزز من قدرة الدولة على مواجهة التحديات الاقتصادية والاجتماعية، كما يُسهم في دعم الأمن الغذائي لدى مصر، كما يتضمن البرنامج المشاركة في استثمارات مباشرة مع تقديم خدمات استشارية في قطاع الصكوك الإسلامية للقطاع الحكومي والخاص، بما يتوافق مع توجه الدولة نحو تنويع أدوات التمويل لتعزيز الاستثمار ودفع مؤشرات الإنتاج والتشغيل والنمو في الاقتصاد المصري.

- **وزارة المالية:** وقّعت وزارة المالية اتفاقية "صندوق مصر لإعداد دراسات مشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص Egypt Projects Preparation Fund (EPPF) " مع البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية EBRD في ٥ فبراير ٢٠٢٥؛ لتمويل إعداد دراسات الجدوى لمشروعات المشاركة. وتهدف الاتفاقية إلى إنشاء صندوق مشترك بمبلغ ١٠ ملايين يورو؛ لتمويل الدراسات المبدئية للمشروعات ودراسة تمويلها وتشغيلها وطرحها والتعاقد عليها بنظام مشاركة القطاع الخاص "PPP"؛ وذلك لتوفير كل سُبل الدعم لتعظيم مشاركة القطاع الخاص في مشروعات البنية التحتية، وخفض المدة من سنة إلى شهرين فقط، والحصول على تمويل لدراسات الجدوى وتعيين المستشارين الفنيين والماليين والقانونيين لمشروعات المشاركة بين القطاعين العام والخاص من شركاء التنمية، فضلًا عن إمكانية طرح عدد أكثر من المشروعات في الوقت نفسه. وتُعد هذه المبادرة الأولى من نوعها في العالم، حيث تقدم حلولًا مبتكرة للتحديات التي تواجه المشاركة بين القطاعين العام والخاص، كما حازت على تقدير المنظمات الدولية المختصة بمشروعات مشاركة القطاع الخاص، والتي أكدت ضرورة تعميم هذه المبادرة في دول أخرى والاستفادة من التجربة المصرية الناجحة.

- **وزارة قطاع الأعمال العام:** تمكنت الوزارة من تنفيذ العديد من الإجراءات المعززة للشراكة مع القطاع الخاص منها توقيع عقد بين شركتي"بريتش بتروليوم " والشركة المصرية لبلوكات الأنود التي تمتلك الشركة القابضة للصناعات المعدنية وشركاتها التابعة لوزارة قطاع الأعمال العام بنسبة ٧٥٪ من أسهمها؛ بهدف إعادة تشغيل مصنع بلوكات الأنود بعد توقف عامين في المنطقة الحرة بالعين السخنة وتمويل أعمال الصيانة اللازمة، ووفقًا للعقد لمدة ٥ سنوات تصل استثمارات "بريتش بتروليوم" في أعمال الصيانة والوصول إلى الطاقة الإنتاجية القصوى به إلى ٢٠ مليون دولار.

- **وزارة النقل**: تمكنت الوزارة من تنفيذ العديد من الإجراءات المعززة للشراكة مع القطاع الخاص، حيث قامت الشركة القابضة للنقل البحري والبري بتوقيع مجموعة من مذكرات التفاهم أبرزها:

  - توقيع مذكرة تفاهم مع شركة السويدي إليكتريك؛ بهدف دعم وتطوير العلاقات الاستثمارية والتجارية بين الجانبين من خلال إنشاء وإدارة وتشغيل وتطوير منطقة صناعية لوجستية متكاملة بنظام المطور الصناعي بميناء دمياط على مساحة ٦ ملايين متر مربع على مرحلتين. وذلك في إطار توجيهات الدولة المصرية بتحويل مصر إلى مركز إقليمي صناعي وتعظيم التعاون والشراكة مع القطاع الخاص.

  - توقيع مذكرة تفاهم مع مجموعة موانى أبو ظبي؛ بهدف تطوير وتنمية منطقة لوجستية بميناء الإسكندرية، سعيًا في سبيل تحويل مصر إلى مركز إقليمي للنقل واللوجستيات وتجارة الترانزيت، وستُقام المنطقة اللوجستية على مساحة ٢٧٣ فدانًا كمرحلة أولى، وتبلغ مساحة المرحلة الثانية ٦٠٠ فدان.

- **وزارة الصحة والسكان**: تمكنت الوزارة من توقيع عدد من مشروعات المشاركة مع القطاع الخاص منها توقيع ٣ بروتوكولات تعاون بين الهيئة العامة للرعاية الصحية وكبرى الشركات الدولية في مجال الرعاية الصحية؛ بهدف تعزيز الشراكات الدولية في مجال الرعاية الصحية، ونقل وتوطين أحدث التقنيات والابتكارات الطبية في مصر، بما يسهم في رفع جودة الخدمات الصحية، وتحقيق التكامل بين القطاعين الحكومي والخاص، ودعم جهود التحول الرقمي في القطاع الصحي، وجاء توقيع البروتوكولات على النحو التالي: توقيع بروتوكول تعاون مع شركة ميلينسس"Millensys"، بهدف تطوير نظام الأرشفة الإلكترونية الموحدة داخل منشآت هيئة الرعاية الصحية، وتوقيع بروتوكول تعاون مع شركة "الهدي"؛ بهدف توطين صناعة المستلزمات الطبية ومستهلكات المعامل، كما يستهدف البروتوكول تعزيز الإنتاج المحلي من الأدوات والمستهلكات الطبية وفقًا لأحدث المعايير الدولية، وتوقيع بروتوكول تعاون مع شركة مريديان"Meridian"، بهدف إدخال تقنيات الذكاء الاصطناعي في تحليل فحوصات الأشعة التشخيصية، فضلًا عن تعزيز قدرة المستشفيات التابعة للهيئة على تقديم خدمات تشخيصية متقدمة.

- **وزارة الصناعة**: قيام الوزارة بتنفيذ العديد من الإجراءات لتعزيز مشاركتها مع القطاع الخاص، منها:

  - **توقيع مذكرة تفاهم بين الهيئة العامة للتنمية الصناعية وشركة سيمنس للصناعات**؛ لتطوير التصنيع والتجميع المحلي للمكونات والمنتجات الكهربائية ذات الجهد المنخفض والمتوسط في مصر، لتلبية احتياجات السوق المحلية، ثم الانطلاق للتصدير للخارج ودعم مسيرة مصر لتصبح مركزًا إقليميًا للتصنيع المتقدم والابتكار.

  - **توقيع مذكرة تفاهم بين وزارة الصناعة وشركتي "جلوبال ساوث يوتيليتيز الإماراتية" و"جي إيه سولار" الصينية**، وذلك بهدف إنشاء مصنعين، أحدهما لتصنيع خلايا الطاقة الشمسية بقدرة ٢ جيجاوات بغرض التصدير، بإجمالي استثمارات متوقعة تصل إلى ١٣٨ مليون دولار، والآخر لإنتاج الألواح الشمسية بقدرة ٢ جيجاوات، بإجمالي استثمارات تصل إلى ٧٥ مليون دولار، بهدف تعزيز تنفيذ استراتيجية مصر للطاقة المستدامة ٢٠٣٥؛ لتلبية الطلب المتزايد وتحسين الكفاءة والتحول نحو الطاقة المتجددة.

٢. مشروعات الشراكة بين القطاعين العام والخاص التي تُنفذ من خلال صندوق مصر السيادي

صندوق مصر السيادي هو الذراع الاستثمارية للدولة، وتتماشى خطته مع رؤية مصر ٢٠٣٠ وأجندة التنمية المستدامة ٢٠٣٠، بما يحقق التنمية والعدالة المكانية بالاستثمار في المحافظات المختلفة، ويهدف إلى الترويج للفرص الاستثمارية المتاحة في مصر، كما انضم صندوق "مصر السيادي" إلى قائمة أكبر ٥٠ صندوقًا سياديًّا عالميًّا في يوليو ٢٠٢٣، واحتل المرتبة ٤٧ عالميًّا والـ ١٢ عربيًّا، وذلك وفقًا للتحديث الأخير لصناديق الثروة السيادية الذي نشرته SWF Institute، والذي يُعد مؤشرًا على صدق الرؤية المصرية في إدارة الأصول وتأكيدًا على ما تمتلكه من فرص لتحقيق تقدم اقتصادي كبير.

وللصندوق العديد من الإنجازات في ملف استغلال الأصول المنقولة للصندوق، ومنها:

- **توقيع عدد من اتفاقيات التعاون بين كل من صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية وجهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة ومجموعة من المكاتب الاستشارية المتخصصة المحلية والعالمية، (أبريل ٢٠٢٥)**، بهدف إعادة هيكلة وإدارة طرح مجموعة من الشركات التابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية للقوات المسلحة تشمل: (الشركة الوطنية للبترول، وشركة شل أوت، وشركة سايلو فودز للصناعات الغذائية، وشركة صافي، والشركة الوطنية للطرق)، ومن المقرر الانتهاء من طرح بعض من هذه الشركات خلال عام ٢٠٢٥، على أن يتم استكمالها خلال عام ٢٠٢٦. يأتي ذلك في إطار ما يتم اتخاذه من إجراءات وخطوات من جانب أجهزة الدولة المعنية لتنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، من خلال طرح العديد من الشركات المملوكة للدولة لمؤسسات القطاع الخاص، لإدارتها وتشغيلها؛ تنفيذًا لوثيقة سياسة ملكية الدولة التي تتبناها الحكومة المصرية.

- **توقيع بروتوكول تعاون بين شركة مصر للتأمين وشركة العين الأهلية للتأمين بدولة الإمارات العربية المتحدة، (يناير ٢٠٢٥)**، بهدف تعزيز التعاون في مجالات التحول الرقمي بين الشركتين، وكذا تطوير منتجات التأمين، وتحسين مستوى التدريب، كما يسهم البروتوكول في مواجهة التطورات والتحديات في سوق التأمين، ويستهدف تبادل الخبرات في مجالات الحلول الرقمية المبتكرة في صناعة التأمين من خلال تطوير الأنظمة الرقمية، وتعزيز تنمية البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات، وتحسين الخدمات الرقمية من خلال تطبيق تقنيات حديثة، بالإضافة إلى التعاون في تطوير وبناء القدرات البشرية بالشركتين.

وفي ضوء حرص الصندوق كأحد الآليات لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص المحلي والأجنبي عقد الصندوق العديد من الاتفاقيات، وتتمثل أهمها فيما يلي:

١ - التوقيع على اتفاقية مساهمين بين صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية، وشركة صندوق مصر لدعم وتطوير التعليم، وشركة الأهلي سيرا للخدمات التعليمية في يوليو ٢٠٢٤، بهدف تأسيس شركة جديدة لتطوير أربعة نماذج لجامعات دولية جديدة في مصر.

٢ - التوقيع على اتفاقية بين مجموعة ماريوت الدولية وشركة ريلاينس فينشرز ش.م.م، الذراع الاستثمارية لقطاع الضيافة التابع لشركة ريلاينس مصر لافتتاح فندق موكسي في قلب القاهرة (يوليو ٢٠٢٤)، ومن المقرّر أن يتم افتتاح الفندق عام ٢٠٢٩.

خامسًا: الإصلاحات الداعمة للقطاع الخاص

في سياق سعي الحكومة المصرية إلى تبني العديد من الإصلاحات الداعمة لدفع وتيرة النمو الاقتصادي والوصول إلى معدلات نمو مدفوعة بالأساس بنمو القطاع الخاص، والتي تمثل الهدف الرئيس لوثيقة سياسة ملكية الدولة، وفي إطار حرص الحكومة المصرية على تنفيذ سياسة ملكية الدولة التي وافق عليها فخامة رئيس الجمهورية الرئيس عبد الفتاح السيسي بنهاية شهر ديسمبر ٢٠٢٢، اهتمت الحكومة المصرية بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والإصلاحات في بيئة ومُناخ الأعمال بما يساعد على تذليل التحديات التي تواجه تفعيل دور القطاع الخاص، وزيادة مستويات مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي، وخلق فرص العمل والاستثمارات ومعدلات التصدير.

في هذا الإطار، بلغ إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ – ديسمبر ٢٠٢٤) نحو (٥٠٠) إجراء إصلاحي داعم للقطاع الخاص، وتتوزع الإجراءات الإصلاحية المنفذة على (٦) محاور رئيسة بما يشمل:

١ – تعزيز مرونة سياسة وإصلاحات سعر الصرف.

٢ – تعزيز المنافسة والحياد التنافسي.

٣ – تشجيع القطاع الصناعي.

٤ – دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال.

٥ – إصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية.

٦ – تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة.

ويتضح من واقع توزيع الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ – ديسمبر ٢٠٢٤)، والبالغ عددها نحو (٥٠٠) إجراء، تركز جانب كبير منها على كل من دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، وتشجيع ودعم القطاع الصناعي، بواقع (١٨٩) و(١٣٤) إجراءً على التوالي، وبنسبة حوالي ٦٤,٦٪ من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة، وذلك كما يتضح من الشكلين رقمي (٩) و(١٠).

شكل رقم (٩)
عدد الإجراءات المنفذة الداعمة للقطاع الخاص
خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ – ديسمبر ٢٠٢٤)

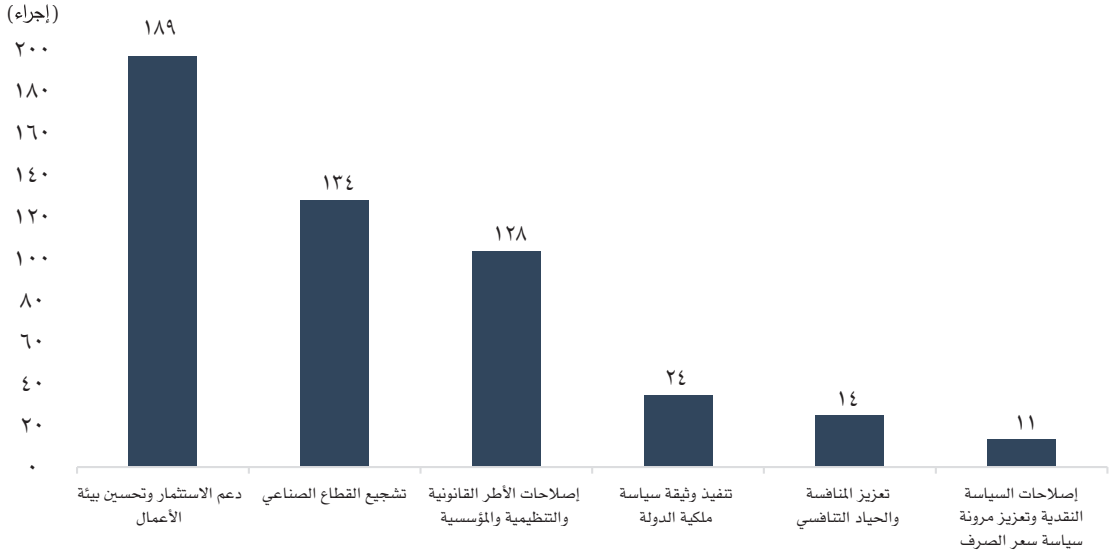

المصدر: تقرير الإجراءات الإصلاحية الداعمة للقطاع الخاص، (أبريل ٢٠٢٥). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

شكل رقم (١٠)

التوزيع النسبي لعدد الإجراءات المنفذة الداعمة للقطاع الخاص

خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)

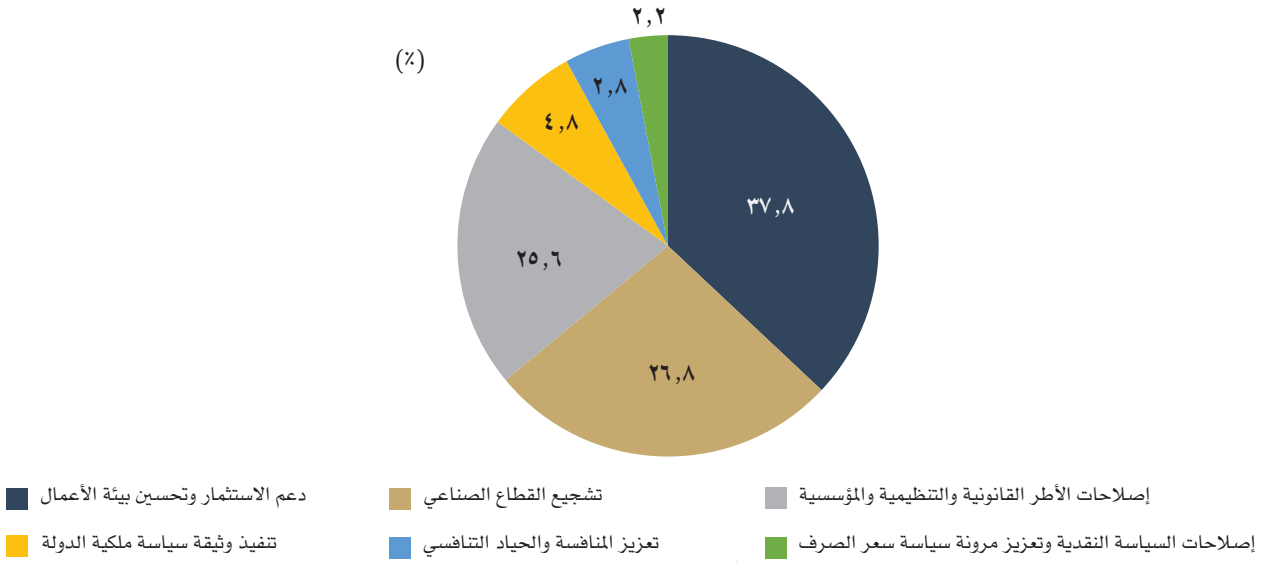

المصدر: تقرير الإجراءات الإصلاحية الداعمة للقطاع الخاص، (أبريل ٢٠٢٥). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

وعلى **مستوى عام ٢٠٢٤** بلغ عدد الإجراءات الإصلاحية المنفذة نحو (٣٢١) **إجراءً بنسبة ٦٤,٢٪** من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال الفترة (مايو ٢٠٢٢ - ديسمبر ٢٠٢٤)، وتركز جانب كبير منها على كل من دعم الاستثمار وتحسين بيئة الأعمال، وإصلاحات الأطر القانونية والتنظيمية والمؤسسية، وتشجيع القطاع الصناعي بواقع (١٢١) و(٩٦) و(٨٣) إجراءً على التوالي، وبنسبة حوالي ٩٣,٥٪ من إجمالي الإجراءات الإصلاحية المنفذة خلال عام ٢٠٢٤، وذلك كما يتضح من الشكلين رقمي (١١) و(١٢).

شكل رقم (١١)

عدد الإجراءات المنفذة الداعمة للقطاع الخاص خلال عام ٢٠٢٤

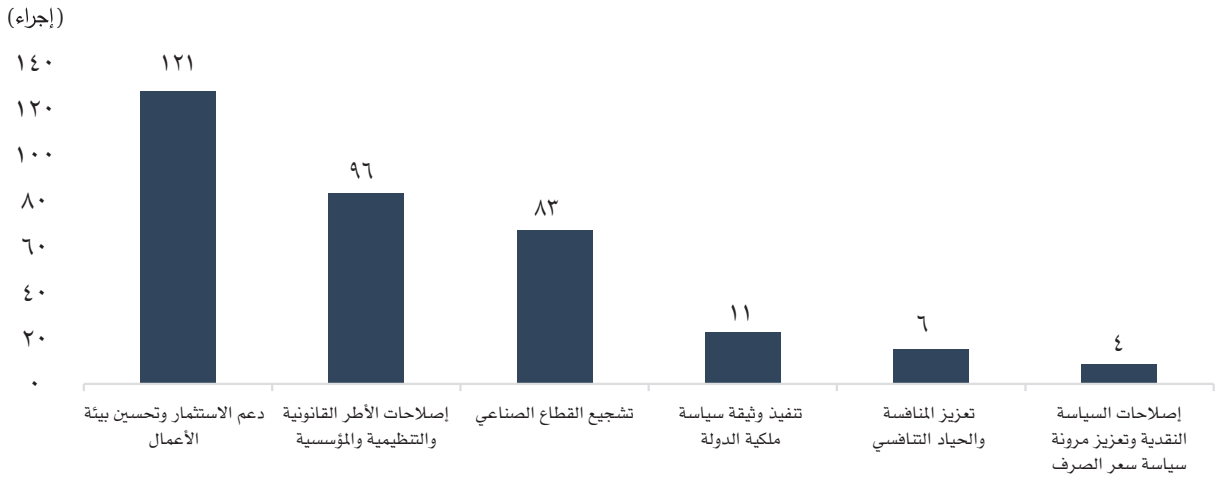

المصدر: تقرير الإجراءات الإصلاحية الداعمة للقطاع الخاص، (أبريل ٢٠٢٥). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

شكل رقم (١٢)

التوزيع النسبي لعدد الإجراءات المنفذة الداعمة للقطاع الخاص

خلال عام ٢٠٢٤

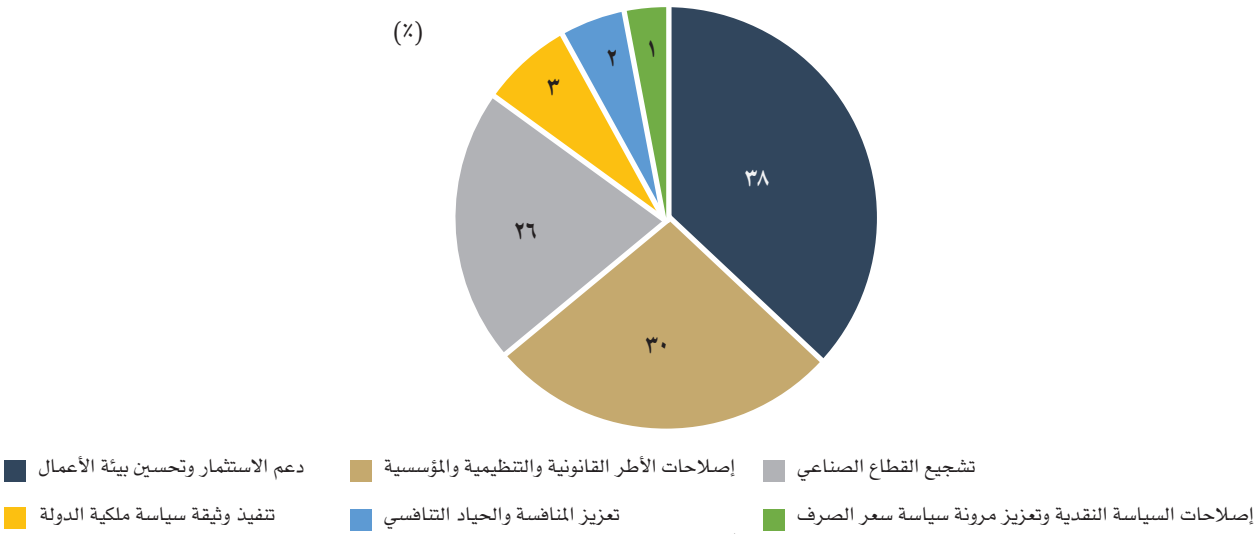

المصدر: تقرير الإجراءات الإصلاحية الداعمة للقطاع الخاص، (أبريل ٢٠٢٥). مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار.

سادسًا: دعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي

تُولي مصر اهتمامًا متزايدًا بملف دعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي باعتباره ركيزة أساسية لتعزيز بيئة الأعمال ودفع عجلة النمو الاقتصادي. فقد تبنّت الحكومة، من خلال جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، مجموعة من السياسات والإصلاحات تهدف إلى إزالة العوائق التي تعرقل التنافس الحر، والتصدي لممارسات الاحتكار، وضمان تكافؤ الفرص بين جميع الفاعلين الاقتصاديين، سواء من القطاع العام أو الخاص. وتأتي هذه الجهود في إطار رؤية الدولة لبناء اقتصاد أكثر كفاءة وانفتاحًا، يتيح للمشروعات الصغيرة والمتوسطة فرصًا عادلة للنمو والمنافسة، ويُشجع على الابتكار وجذب الاستثمارات. وتتمثل هذه الجهود في:

- تعزيزًا لمبادئ المنافسة والحياد التنافسي، وتعزيز دور جهاز حماية المنافسة في أداء دوره لتحقيق المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، تمَّ خلال الفترة (يونيو ٢٠٢٤ - يونيو ٢٠٢٥) العمل على مراجعة التعديلات الإضافية التي أُدخلت على قانون المنافسة في ديسمبر ٢٠٢٢؛ بهدف تعزيز استقلالية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية. وقد تمَّ بالفعل الموافقة على مسودة التعديلات الإضافية على قانون المنافسة، والتي تستهدف منح الجهاز صلاحية توقيع جزاءات إدارية مباشرة وتم إرسالها إلى البرلمان المصري في فبراير ٢٠٢٥، ويُشار في هذا الصدد إلى خضوع تلك التعديلات لعملية مراجعة أقران دولية لضمان توافقها مع أفضل الممارسات العالمية.

- استمرارًا في تنفيذ استراتيجية جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية لتحقيق مستهدفات الدولة المصرية في مجال تعزيز المنافسة والحياد التنافسي، استطاع الجهاز **تنفيذ ما يقارب ١٠٠٪ من المحاور الأربعة للسنوات الأربعة الأولى من الاستراتيجية**، سواء فيما يتعلق بالإنفاذ الفعّال لأحكام القانون ومكافحة الممارسات الاحتكارية، والحد من التشريعات والقرارات المقيدة لحرية المنافسة، علاوة على نشر ثقافة المنافسة، وأخيرًا رفع الكفاءة المؤسسية للجهاز **وجاءت أبرز الإجراءات التي تمت في هذا الصدد خلال عام ٢٠٢٤ كالآتي:**

  - الإنفاذ الفعَّال لأحكام القانون ومكافحة الممارسات الاحتكارية، حيث أصدر جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية **قرارات في ٤٢٩ حالة فحص ودراسة في القطاعات والأسواق المختلفة خلال عام ٢٠٢٤، جدير بالإشارة أن الجهاز ركز في عمله على عدد من القطاعات التي تمس قطاعًا عريضًا من المواطنين كالصحة، والتعليم، والمواد الغذائية، والأجهزة الكهربائية. وقد استحوذ قطاع الرعاية الصحية على النصيب الأكبر من تلك القرارات، تلاه قطاع التعليم، وجاء قطاع الأغذية في المركز الثالث بنسبة زيادة قدرها ٣٢٠٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣، ثم قطاع الإلكترونيات والأجهزة الكهربائية بنسبة زيادة قدرها ٣٣٣٪ مقارنة بعام ٢٠٢٣.**

إطار (١)

انعقاد المؤتمر السنوي الثاني لجهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في أبريل ٢٠٢٥ بمناسبة مرور ٢٠ عامًا على إنشائه، والتوقيع على عدد من مذكرات التفاهم مع كل من المفوضية الاقتصادية الأوراسية، ووزارة الاقتصاد بدولة الإمارات العربية المتحدة؛ بهدف تبادل المعلومات والخبرات، والمشاركة في المؤتمرات والندوات والبرامج التدريبية التي ينظمها الطرفان والاستفادة من الخبرات المتعلقة بإجراءات التحقيق والتقصي وجمع الاستدلالات.

- تأتي من بين المخالفات التي تم تحريك دعوى جنائية والإحالة إلى النيابة العامة بشأنها خلال عام ٢٠٢٤؛ ثلاث اتفاقيات أفقية ضد ٢١ من كبار منتجي بيض المائدة العاملين في السوق، لاتفاقهم على أسعار البيع بالمخالفة لأحكام المادة (٦/أ) من قانون حماية المنافسة الصادر برقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، كما تم ثبوت المخالفة بشأن الاتفاق الرأسي بين عدد (٨) شركات من الشركات المنتجة والموردة للأجهزة المنزلية والكهربائية، وعدد من تجار التجزئة المنظمين والمستقلين، لمخالفتهم لأحكام المادة ٧ من قانون حماية المنافسة الصادر برقم ٣ لسنة ٢٠٠٥، بتحديد حد أدنى أو ثابت لسعر إعادة البيع للمستهلكين، والاتفاق لتوحيد الأسعار في سوق تجارة التجزئة. وهو ما يشير إلى العمل على استهداف مختلف أنواع الاتفاقات في الأسواق التي تمارس من خلالها الممارسات الاحتكارية.

- وفي إطار **ممارسة اختصاص الرقابة على التركزات الاقتصادية** التي بدأ الجهاز في تطبيقها منذ يونيو ٢٠٢٤، فقد تمَّ فحص عدد ٦٠ إخطارًا بشأن التركزات الاقتصادية خلال الفترة (يونيو – ديسمبر) ٢٠٢٤، وتم إصدار قرارات بشأن ٥٥ إخطارًا، بمتوسط فحص زمني بلغ ١٤ – ١٦ يومًا.

- بنهاية عام ٢٠٢٤، أنهى الجهاز التعامل مع عدد ٤٠٣ حالات، شملت مختلف أنواع القضايا، سواء المتعلقة بالرقابة المسبقة على التركزات الاقتصادية، أو تلك المرتبطة بقطاع الدواء والرعاية الصحية، بالإضافة إلى الحالات الواردة من الكوميسا خلال نفس العام.

- وفي إطار العمل على **التقليص من التشريعات والسياسات والقرارات التي قد تحد من حرية المنافسة، قام الجهاز خلال عام ٢٠٢٤ بإبداء الرأي والتحليل بشأن مجموعة من القوانين والقرارات، إضافة إلى لوائح المشتريات، كما أصدر إرشادات متنوعة تمثل ٤٥ قانونًا وقرارًا، في سبيل توفير كافة المعلومات والإرشادات ذات الصلة بحماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.**

- وتعزيزًا لنشر ثقافة المنافسة بين مختلف فئات المجتمع، كأحد الركائز الأساسية التي يتم العمل عليها لمكافحة الممارسات الاحتكارية، تم عقد **مجموعة من الحملات التوعوية الهادفة إلى نشر ثقافة المنافسة بين مختلف فئات المجتمع؛ حيث تم عقد أكثر من ٥٠ ورشة عمل خلال عام ٢٠٢٤. وفي السياق ذاته، تم** عقد عدد من ورش العمل لموظفي الجهات الإدارية بعدد من الجهات الحكومية؛ بهدف **دعم الجهات الحكومية في الكشف عن عمليات التواطؤ التي قد تتم في التعاقدات الحكومية.**

- **تمكّن جهاز حماية المنافسة منذ تطبيق استراتيجية (٢٠٢١ – ٢٠٢٥) من فحص ما يقرب من ١٣٥٠ حالة واتخاذ قرارات بشأنها في مختلف الأسواق والقطاعات الاقتصادية**، بالإضافة إلى إبداء رأي الجهاز فيما يتعلق بالقرارات والسياسات والتشريعات التي لها تأثير على المنافسة، من خلال **مراجعة ١٠٥ من مشاريع القوانين والقرارات خلال السنوات الأربع الماضية**، وهو ما انعكس إيجابًا على ارتفاع المؤشرات الدولية لمصر في العديد من التقارير المتعلقة بسياسات المنافسة، ومن بينها التقرير الصادر عن لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، حيث تحسن وضع مصر في مؤشراتها من "ضعيف ومعتدل" قبل تنفيذ سياسة ملكية الدولة إلى "قوي جدا" في عام ٢٠٢٣ خاصة في مجالات إنفاذ القانون والحياد التنافسي والرقابة المسبقة على الاندماجات والاستحواذات.

وفي إطار الجهود المبذولة لتعزيز حماية المنافسة، حصلت مصر متمثلة في جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية على عدد من الجوائز:

- **حصلت مصر متمثلة في جهاز حماية المنافسة على الجائزة الأولى الخاصة بتعزيز سياسات المنافسة لعام ٢٠٢٥، من البنك الدولي وشبكة المنافسة الدولية**، وذلك عن السياسة المتبعة من قبل الجهاز لتعزيز المنافسة في قطاع التعليم.
- **فوز جهاز حماية المنافسة بالجائزة الدولية للكتابة لمكافحة الممارسات الاحتكارية لعام ٢٠٢٥**، وذلك عن الإرشادات التي أصدرها بشأن "تقييم الاتفاقات الرأسية"، كأفضل الإرشادات عن مكافحة الممارسات الاحتكارية في الشرق الأوسط وإفريقيا؛ وقد أصدر الجهاز إرشاداته بشأن الاتفاقات الرأسية في إطار دوره بنشر الوعي بأحكام القانون وبيان منهجية الجهاز المتبعة بشأن مخالفات الاتفاقات الرأسية طبقًا لأحكام القانون في ضوء أفضل التجارب الدولية.

إطار (٢)

تمَّ إطلاق تقرير مراجعة النظراء الطوعي لقانون وسياسات المنافسة في الدولة المصرية، والمُعد من قبل منظمة الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بالتعاون مع جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية في ديسمبر ٢٠٢٤، ضمن عملية مراجعة النظراء الطوعي لقانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية.، والذي انتهى إلى مجموعة من التوصيات التي من شأنها تعزيز فاعلية جهاز حماية المنافسة من أجل أداء دوره المنوط به قانونًا بهدف تعزيز حماية المنافسة داخل السوق المصري؛ مما ينعكس إيجابًا على رفاهية المستهلك ومناخ الاستثمار والاقتصاد القومي.

- **فوز جهاز حماية المنافسة بجائزة شرفية من البنك الدولي وشبكة المنافسة الدولية الخاصة بتعزيز سياسات المنافسة لعام ٢٠٢٤ في يوليو ٢٠٢٤، وذلك عن مبادرة الجهاز بإنشاء نموذج محاكاة سلطات المنافسة العربية تحت مظلة شبكة المنافسة العربية**، والذي انطلق خلال رئاسة مصر للشبكة في الفترة من ٢٠٢٢ إلى ٢٠٢٤، حيث يستهدف هذا النموذج طلاب الجامعات العربية بكليات الحقوق والاقتصاد، وذلك لنشر الوعي بثقافة المنافسة، وإعداد كوادر بشرية في سوق مدربة وقاعدة أكاديمية من بين فئة الطلاب، والتي يمكن الاعتماد عليها مستقبلًا في سوق العمل.
- **اختيار رئيس جهاز حماية المنافسة المصري لعضوية المجلس المُسيِّر لشبكة المنافسة الدولية:** وهو ما يعزز مكانة مصر على المستوى الدولي في مجال سياسات المنافسة؛ فقد أعلن رئيس شبكة المنافسة الدولية، عن انتخاب الدكتور/ محمود ممتاز – رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، بالإجماع لعضوية المجلس المُسيِّر لشبكة المنافسة الدولية (ICN Steering Committee)، وبهذا الاختيار يكون **جهاز حماية المنافسة المصري هو أول جهاز عربي يتم انتخابه لهذا المنصب الرفيع بالشبكة.**

جدير بالإشارة أنه إلى جانب الجهود التي اتخذتها الدولة المصرية خلال الفترة (يونيو ٢٠٢٤ - يونيو ٢٠٢٥) في مجال دعم المنافسة وضمان الحياد التنافسي، تم تبني جهود أخرى سابقة في هذا الصدد، ومنها:

- **بدء تطبيق نظام الرقابة المسبقة على تلك التركزات اعتبارًا من الأول من يونيو ٢٠٢٤**، والذي يأتي في ضوء صدور القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠٢٢ بتعديل بعض أحكام قانون حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، وما تلاه من تعديلات اللائحة التنفيذية بموجب قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ١١٢٠ لسنة ٢٠٢٤؛ وذلك بهدف إزالة عوائق الدخول والتوسع في الأسواق، وتوفير مناخ تنافسي حر في القطاعات والأسواق المختلفة.

- إنشاء **إدارة الرقابة على التركزات الاقتصادية** فضلًا عن انتهائه من إعداد ملف الإخطار والإرشادات الخاصة به والرسوم التوضيحية لكيفية تطبيق أحكام القانون في ضوء أفضل التجارب الدولية.

- **تبنى مجلس الوزراء التعديلات التشريعية اللازمة لإلغاء المعاملة التفضيلية للمؤسسات المملوكة للدولة وتعزيز الحياد الضريبي**، حيث أصدر السيد رئيس مجلس الوزراء قرار رقم (٢٤٢) لسنة ٢٠٢٤، بشأن اللائحة التنفيذية للقانون رقم (١٥٩) لسنة ٢٠٢٣، بإلغاء الإعفاءات من الضرائب والرسوم المقررة لجهات الدولة في الأنشطة الاستثمارية والاقتصادية، وذلك بهدف إلغاء المعاملة التفضيلية لتلك الجهات الحكومية بما يضمن تحقيق المساواة، وتعزيز قواعد المنافسة العادلة بين هذه الجهات وبين غيرها، وخضوعها للقوانين المنظمة لهذه الأنشطة.

- **إنشاء اللجنة العليا لدعم سياسة المنافسة والحياد التنافسي** بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم ٢١٩٥ لسنة ٢٠٢٢ برئاسة سيادته وعضوية عدد من السادة الوزراء والجهات المعنية، على أن يتولى جهاز حماية المنافسة الأمانة الفنية، وذلك لتعزيز فاعلية الجهاز في الحد من التشريعات والسياسات الضارة بالمنافسة من أجل إزالة العوائق وفتح الأسواق للتوسع في الاستثمارات وجذب استثمارات جديدة.

- **إبداء الرأي في** مشروع قانون تنظيم منح حقوق امتياز العلامات التجارية وإبداء الرأي حول المواد القانونية التي تثير شبهة إعطاء مزايا تفضيلية للشركات المملوكة للدولة، في ضوء جهود جهاز حماية المنافسة فيما يتعلق بالحد من القرارات والتشريعات والسياسات المقيدة الحرية المنافسة.

- إصدار مجلس الوزراء كتابًا دوريًا لجميع الوزارات والجهات والهيئات **بالالتزام باستطلاع رأي الجهاز وموافاته بكافة البيانات**، وأرفق به إرشادات الجهاز بشأن تقييم آثار القوانين واللوائح التنظيمية على المنافسة، وذلك إعمالا لأحكام القانون رقم (٣) لسنة ٢٠٠٥.

- تأسيس جهاز حماية المنافسة إدارة سياسات المنافسة والحياد التنافسي بداخله بهدف تلقي الشكاوى من المواطنين والمستثمرين ورصد الأدوات التنظيمية الضارة بالمنافسة بشكل استباقي وفعال. وقد دخلت الإدارة حيز التنفيذ في مايو ٢٠٢٢، وعقدت ورش عمل ودورات تدريبية للمسؤولين في عدد من الوزارات والجهات.

- **قيام وزارة المالية** وفي إطار تعزيز الشفافية والإفصاح **بنشر مجموعة من التقارير الدورية** بشأن مزايا الإعفاءات الضريبية والضمانات والالتزامات، وتوزيع الأرباح والشركات المملوكة للدولة، وذلك في ضوء القرارات الصادرة من المجلس الأعلى للاستثمار في مايو ٢٠٢٣.

- قيام الجهاز بإصدار إرشادات بشأن **تطبيق أحكام قانون حماية المنافسة في قطاع الزي المدرسي بغرض حماية المنافسة** وتوفير مناخ استثماري ملائم، وإزالة العوائق في سوق الزي المدرسي والأدوات المدرسية، وذلك في ضوء رصد العديد من المخالفات لأحكام قانون حماية المنافسة في سوق الزي المدرسي والذي يمس الأسر المصرية كافة.

- وضع جهاز حماية المنافسة **إرشادات تنظيم خدمات الاتصالات داخل المجمعات العمرانية المغلقة** بالتعاون مع الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات، والتي تستهدف ضمان الحفاظ على أسواق تنافسية تتيح للمستخدمين حرية الاختيار بين شركات الاتصالات وسهولة التنقل بينهم دون عوائق، وضمان عدم تعرضهم إلى أي نوع من أنواع الإجبار على التعامل مع شخص بعينه أو إلزامهم بالحصول على منتجات غير مرتبطة ببعضها.

- عقد جهاز حماية المنافسة **ورشة عمل بالتعاون مع اتحاد الصناعات المصرية** لممثلي الاتحاد ورؤساء وأعضاء عدد من الغرف والشعب الصناعية، وذلك بهدف الوقوف على الخطوات اللازمة لدعم سياسات المنافسة وإزالة أية عوائق من شأنها منع الشركات من الدخول أو التوسع في الأسواق.

- دعم الجهات الحكومية في جميع المحافظات، في الكشف عن عمليات التواطؤ التي قد تتم في التعاقدات، ضمن مبادرة "**لا للتواطؤ في التعاقدات الحكومية**". وقد تم في الإطار ذاته، إنشاء **إدارة مكافحة التواطؤ في العمليات التعاقدية** بهدف فحص البلاغات، وإجراء المبادرات اللازمة، وإعداد ومراجعة وتحديث الإرشادات الخاصة بمكافحة التواطؤ، فضلا عن الإعداد والتجهيز الفني لورش العمل.

سابعًا: حوكمة الشركات المملوكة للدولة وتعزيز معايير الإفصاح المالي لها

وضعت الحكومة المصرية، استنادًا إلى رؤية الدولة لتشجيع القطاع الخاص، سياسة متكاملة لشكل ملكية الدولة للأصول، ومقترحات التخارج على مستوى القطاعات المختلفة؛ حتى يكون هناك منطق وراء وجود الدولة في النشاط الاقتصادي. وفيما يتعلق بالشركات المملوكة التي سيتم الإبقاء عليها ولضمان أن تعمل تلك الشركات بطريقة فعالة وشفافة وقابلة للمساءلة، فقد أقرت وثيقة سياسة ملكية الدولة أن تخضع الأصول التي سيبقى عليها للمبادئ التوجيهية بشأن حوكمة الشركات المملوكة للدولة التي وضعتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، كمرجعية دولية تضمن عمل تلك الشركات وفقا لأسس من الكفاءة والشفافية، بما يعزز القدرة على مراقبتها ومساءلتها.

في هذا السياق، واصلت الدولة للعام الثالث على التوالي جهودها على صعيد ضمان حوكمة الأصول المملوكة للدولة بما يتسق مع المعايير الدولية وعلى رأسها المعايير الخاصة بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وذلك تنفيذًا لما ورد بوثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول، وجاءت أبرز الإجراءات التي تمت في هذا الصدد منذ إطلاق سياسة ملكية الدولة على النحو التالي:

- **موافقة مجلس النواب نهائيًا على مشروع قانون تنظيم بعض الأحكام المتعلقة بملكية الدولة في الشركات المملوكة لها أو المساهمة فيها في يونيو ٢٠٢٥**؛ لتحديد الأدوار والمسؤوليات بين الدولة والشركات مما يتيح إدارة أكثر فعَّالية لحصص الدولة سواء في الشركات المملوكة لها بالكامل أو تلك التي تشارك فيها مع القطاع الخاص، مع ضمان تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كما يستهدف مشروع القانون وضع إطار تشريعي يعزز كفاءة إدارة الأصول العامة وتحقيق أقصى عائد اقتصادي واجتماعي من استثمارات الدولة، وكذا وضع قواعد حوكمة شفافة ومرنة تسهم في تعزيز الثقة في الاقتصاد الوطني وجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية إضافةً إلى تحسين مناخ الاستثمار، والعمل بمرونة أكبر؛ مما يؤدي إلى مزيد من الاتساق والتناغم مع معايير الحوكمة واعتبارات الشفافية والحياد التنافسي لدى مباشرة الدولة دورها كمالك لشركاتها ومساهماتها في شركات أخرى.

- **إصدار قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٧٣٩ لسنة ٢٠٢٤ بتشكيل "لجنة حوكمة الاستثمارات العامة الكلية بالدولة"**، برئاسة ممثل عن الجهاز المركزي للمحاسبات، وعضوية ممثلي الوزارات والجهات المعنية، تتولى اللجنة تجميع بيانات الخطط الاستثمارية للعام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ لكافة جهات الدولة، بما في ذلك الهيئات الاقتصادية، وشركات قطاع الأعمال العام، والشركات المملوكة بالكامل للدولة، أو أي من الوزارات أو الجهات أو المؤسسات التابعة للدولة، أو التي تسهم بنسبة أكثر من ٥٠٪ من رأس مالها، والتأكد من عدم تجاوز الاستثمارات الكلية للدولة السقف المالي المحدد بالقرار وهو "تريليون جنيه". كما ألزمت المادة السادسة من القرار جميع جهات الدولة والمؤسسات التابعة لها سالفة الذكر بإعداد تقرير نصف سنوي يتضمن حجم ونسب التنفيذ مقارنة بالمستهدف لكل فترة، يتم رفعه إلى اللجنة للنظر فيه واتخاذ ما يلزم.

- **إعداد وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي تقارير دورية ربع سنوية للاستثمارات العامة، تتضمن الاستثمارات المنفذة للشركات العامة**، وقد قامت الوزارة بحصر ما يزيد على ٢٧٠ شركة، وتم تدريب الوزارات والجهات المعنية على إدخال بيانات تلك الاستثمارات على المنظومة الإلكترونية المتكاملة لإعداد ومتابعة الخطة بالوزارة، ويتم تحديث تلك البيانات وتدقيقها بشكل مستمر مع الجهات المعنية، بما يسهم في رفع كفاءة الإنفاق الاستثماري بالدولة والالتزام بسقف الاستثمارات العامة الذي تم تحديده بهدف رفع كفاءة إدارة تلك الاستثمارات.

- **إصلاح وإعادة هيكلة موقف الهيئات الاقتصادية الـ ٥٩ عبر مرحلتين**؛ لمعالجة المشكلات التي تواجه هذه الهيئات ورفع كفاءتها وفاعليتها، وزيادة مساهمتها في الناتج المحلي الإجمالي، واختصت المرحلة الأولى من عملية إعادة هيكلة الهيئات بفحص ودراسة موقف تلك الهيئات الاقتصادية بغرض تحديد مصير كل هيئة وفقًا لعدد من البدائل التي تتضمن إما الإبقاء على هذه الهيئة الاقتصادية، أو تحويلها إلى هيئة عامة أو دمج هيئات معًا، أو تقسيم الهيئة إلى هيئات صغرى، أو تصفية وإلغاء الهيئة، أو تحويل الهيئة الاقتصادية إلى شركة قابضة، وذلك وفق عدد من المعايير المستخدمة في إعادة هيكلة الهيئات الاقتصادية لإجراء التحليل التفصيلي لموقف كل هيئة. وتوصلت المرحلة الأولى إلى فحص ودراسة ٤٠ هيئة؛ حيث تم الاتفاق على إبقاء عدد ٢٩ هيئة اقتصادية، وتصفية وإلغاء هيئة واحدة، ودمج عدد ٣ هيئات في هيئات أخرى، وتحويل عدد ٧ هيئات من هيئات اقتصادية إلى هيئات عامة لعدد من الاعتبارات، ومن المخطط الانتهاء من فحص ودراسة ١٩ هيئة متبقية. بينما يعوّل على المرحلة الثانية أن تشمل إعادة هيكلة فعلية تفصيلية لكل هيئة في وضعها الجديد بالشكل الذي يؤدي إلى رفع معدلات الكفاءة والفاعلية وزيادة مساهمة الهيئة في الناتج المحلي الإجمالي.

- **موافقة مجلس النواب نهائيًا على مشروعات قوانين ربط موازنات الهيئات العامة الاقتصادية للسنة المالية (٢٠٢٥/٢٠٢٦) بما يشمل التأشيرات الملحقة بها وذلك لعدد ٦٣ هيئة اقتصادية**. وهو ما يُعد تعزيزًا لمبادئ الحوكمة والرقابة المالية على أداء الهيئات العامة المملوكة للدولة وتكريسًا لنهج المساءلة في استخدام الموارد العامة.

- وبهدف المزيد من تحسين سير تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول تم **مؤخرًا التنسيق مع مؤسسة التمويل الدولية لتبنِّي نهج استراتيجي مستقبلي لتنفيذ برنامج الطروحات بما من شأنه العمل على زيادة مستويات شفافية وكفاءة البرنامج**، يتم من خلاله التركيز على استهداف أنشطة جاذبة للمستثمرين الأجانب، وتعزيز جاذبية القطاعات وذلك بالتزامن مع مواصلة الدولة لجهودها على صعيد تنفيذ الصفقات المتضمنة في البرنامج حاليًا، كما تم اختيار شركة استشارات دولية لإعداد دراسة حول ممارسات الحوكمة المتعلقة بالبنوك العامة؛ بهدف زيادة كفاءة وشفافية القطاع المالي.

- **موافقة مجلس الوزراء على مشروع قانون بإنشاء وحدة مركزية لحصر ومتابعة وتنظيم الشركات المملوكة للدولة؛ بهدف العمل على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة وفق توقيتات ومُستهدفات محددة**، وتذليل كافة التحديات التي تواجه تحقيق التقدم في هذا الصدد، مع اقتراح النهج الأمثل لتشجيع مشاركة القطاع الخاص على مستوى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية، وفقًا لاحتياجات تلك القطاعات وجاهزيتها، إلى جانب اقتراح الأطر القانونية والإجرائية والسياسات والخطط اللازمة لتطوير أداء الشركات المملوكة للدولة.

- **استمرار المتابعة الدورية لأداء الشركات التابعة وتكثيف الجهود لتنفيذ خطط الإصلاح والتطوير**، ومواصلة العمل في تنفيذ برنامج تخطيط موارد المؤسسات ERP في الشركات القابضة والتابعة؛ بهدف تحسين وميكنة نظم العمل في تلك الشركات.

- **مواصلة العمل لتحسين الاستفادة من الأصول غير المستغلة واستثمارها لتعظيم العوائد منها** لاستكمال خطة توفير التمويل اللازم لعدد من المشروعات الصناعية، وفض التشابكات المالية، وسداد المديونيات المستحقة على الشركات لتحسين هياكلها المالية.

- **تبني عدد من الآليات لإعادة الهيكلة الفنية للشركات من خلال التطوير التكنولوجي، وإعادة التأهيل وتوطين صناعات جديدة، وتعميق التصنيع المحلي**، وتحقيق قيمة مضافة للخامات المتاحة لدى الشركات، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص والاستفادة من خبراته الفنية وقدراته الإدارية والمالية والتكنولوجية، وزيادة القدرة التنافسية للشركات والتوافق مع متطلبات الجودة وفتح أسواق جديدة وزيادة الصادرات، إلى جانب تحسين نتائج أعمال الشركات والاستغلال الأمثل للطاقات الإنتاجية والأصول غير المستغلة، وتحسين بيئة العمل ووضع برامج تدريبية للعمالة، وتعزيز الحوكمة والرقابة والإفصاح.

- **توسيع نطاق التقارير المالية العامة للحكومة**، من خلال تضمين إصلاحات بقانون إدارة المالية العامة من شأنها:

  - تطوير سياسة جديدة للمالية العامة تشمل الحكومة والهيئات الاقتصادية، وتضمين الأطر المالية لإحصاءات ومؤشرات تشمل مع مرور الوقت جميع الهيئات الاقتصادية، حيث تم إدراج كل الهيئات الاقتصادية في تعريف الحكومة العامة وعددها ٥٩ هيئة اقتصادية؛ تحقيقًا لمبدأ شمولية الموازنة.
  - إلزام الهيئات الاقتصادية بتقديم تقارير نصف سنوية في السنة الأولى، ثم ربع سنوية في السنوات اللاحقة إلى وزارة المالية، التي ستكون لها أيضًا صلاحية طلب المعلومات من هذه الكيانات.

- **موافقة** مجلس الوزراء على **تعديل بعض أحكام قانون المالية العامة الموحد**، كما وافق مجلس النواب على التعديل بالقانون رقم ١٨ لسنة ٢٠٢٤، والمنشور بالجريدة الرسمية في ٣٠ مارس ٢٠٢٤.

- **مضاعفة الجهود لتعزيز إدارة المخاطر وتحسين الشفافية المالية** من خلال العمل على تبني عدد من الإجراءات لإصلاح نظام الضمانات العامة.

- العمل على إجراء مراجعة لأطر المشتريات في الشركات المملوكة للدولة في إطار البرنامج القطري لمصر مع منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، ويستهدف البرنامج مراجعة أطر المشتريات الحكومية في عدد من القطاعات ذات الأولوية، مع تقديم توصيات لتعزيز كفاءة نظم المشتريات بالشركات المملوكة للدولة في تلك القطاعات وفقًا لأفضل الممارسات الدولية بما يتماشى مع تحسين آليات الحوكمة وتعزيز ربحية تلك الشركات وتنافسيتها، وقد تم تحديد عينة ممثلة من الشركات في كل من قطاع الكهرباء، والبنية الأساسية، وقطاع الأعمال العام لإجراء التقييم واستخلاص النتائج حتى يتسنى تعميم الممارسات الجيدة في كافة الشركات المملوكة للدولة.

ثامنًا: مؤشرات قياس أثر تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول

فرضت الأزمات العالمية والإقليمية المتعاقبة منذ عام ٢٠٢٠ المزيد من القيود والتحديات على أهدف التنمية والنمو الاقتصادي في مصر، تمثلت في الارتفاع المستمر في التضخم وتراجع الحصيلة الدولارية وارتفاع مستويات الدين والاحتياجات التمويلية، وتراجع حاد في مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات، الأمر الذي دفع الحكومة المصرية إلى التدخل السريع بإعلان وتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة في ديسمبر ٢٠٢٢.

استهدفت الوثيقة (تعزيز وزيادة حجم مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي) من أجل ضمان استدامة وتسريع النمو وتعزيز صلابة الاقتصاد المصري وقدرته على التعافي من آثار الأزمات، واتخذت الحكومة مجموعة من الإجراءات في سياق تنفيذ الوثيقة. وإعمالا لمبادئ "التقييم التطويري" والذي يستهدف تقييم أثر التدخلات أثناء بدء عملية التنفيذ على نحو يسمح بتحديد مدى كفاءتها وفعاليتها وبما يضمن مواصلة التركيز على تحقيق النتائج التنموية على المدى البعيد، تم الاعتماد على مؤشرات قياس الأثر الكلي لتنفيذ الأهداف المحددة بالوثيقة، وتتمثل في تعظيم نسبة مساهمة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي من خلال أربعة مجالات هي: الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمارات، والتشغيل، والصادرات وتعزيز كفاءة وربحية الأصول المملوكة للدولة، وذلك على النحو التالي:

١ - مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج نحو ٧٠,٤٪ خلال السنوات العشر المتضمنة خلال الفترة (٢٠١٣/٢٠١٢ - ٢٠٢٢/٢٠٢١) أي قبل تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة، في حين ارتفعت نسبة مساهمته في الناتج إلى نحو ٧٦٪ في المتوسط لعامي (٢٠٢٣/٢٠٢٢ - ٢٠٢٤/٢٠٢٣) في أعقاب البدء في تنفيذ وثيقة سياسة الملكية. ويعكس ارتفاع نسبة المساهمة خلال الفترتين بنحو ٥,٦ نقاط مئوية توجه الدولة المصرية إلى المزيد من تمكين القطاع الخاص، وانسحاب الدولة من عدد من القطاعات لإفساح المجال أمام القطاع الخاص وتحسن بيئة الأعمال؛ نتيجة للإصلاحات الهيكلية التي تهدف إلى تحسين مناخ الاستثمار في مصر.

شكل رقم (١٣)

نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي - سنوي ٪

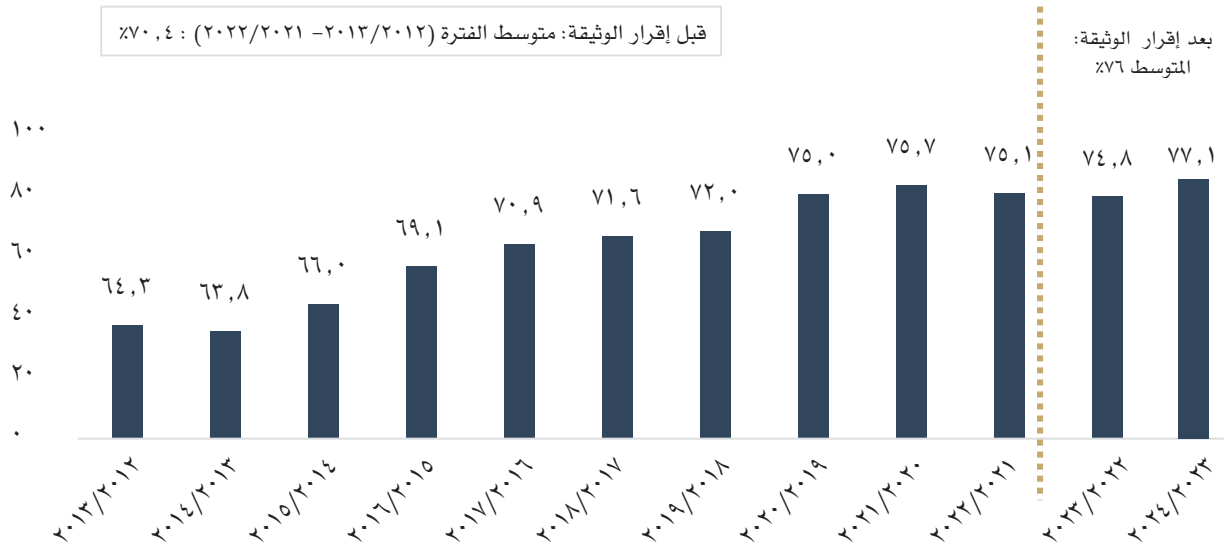

المصدر: قاعدة الحسابات القومية - وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

٢ - مشاركة القطاع الخاص في التشغيل

بلغ متوسط نسبة مشاركة القطاع الخاص في التشغيل نحو ٧٦,٣٪ خلال السنوات العشر المتضمنة خلال الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢) قبل إقرار وثيقة سياسة ملكية الدولة، وارتفعت نسبة مشاركته في التشغيل إلى نحو ٨١,٧٪ فى المتوسط لعامى ٢٠٢٣، ٢٠٢٤ لتسجل زيادة بنحو ٥ نقاط مئوية بين الفترتين، **بما ساهم في دعم معدلات التشغيل وخفض معدلات البطالة إلى نحو ٦,٦٪ عام ٢٠٢٤ وهي أقل معدلات بطالة على مدار العشرين عامًا الماضية.** وعلى أساس ربعي، سجل متوسط نسبة مشاركة القطاع الخاص في التشغيل نحو ٧٨,٩٪ خلال الفترة (الربع الأول ٢٠١٩ - الربع الرابع ٢٠٢٢) في حين ارتفعت النسبة لتسجل ٨٠,٩٪ في المتوسط للفترة (الربع الأول ٢٠٢٣ - الربع الرابع ٢٠٢٤) وهو ما يتوافق مع مستهدفات الوثيقة، وعلى النحو الذي أسهم في تحقيق المستهدفات القومية للدولة المصرية في توفير فرص عمل وخفض معدلات البطالة.

شكل رقم (١٤)

نسبة المشتغلين في القطاع الخاص من إجمالي المشتغلين - سنوي ٪

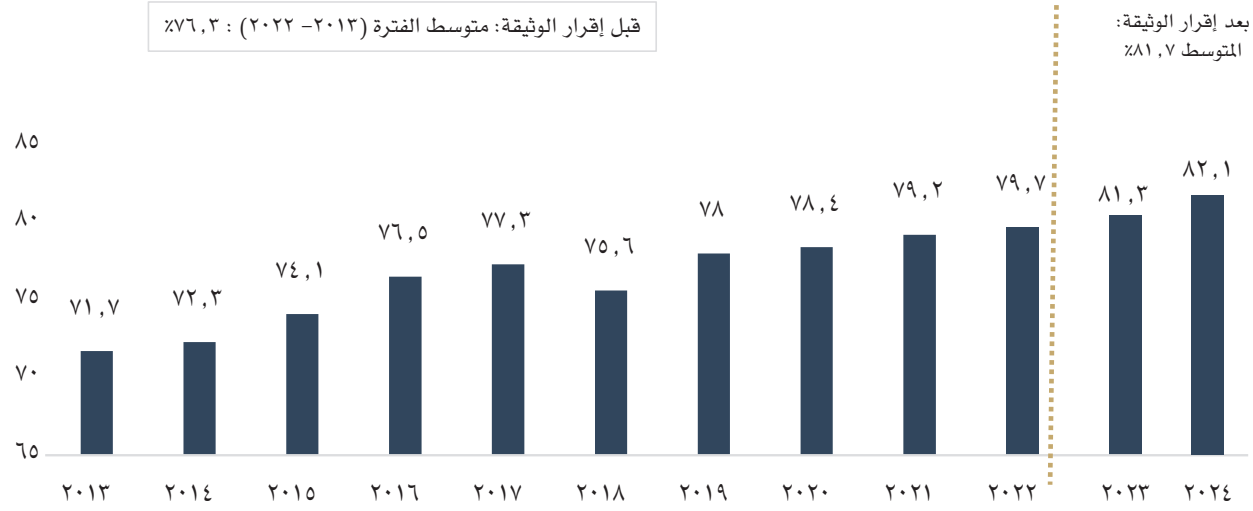

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح القوى العاملة، أعداد مختلفة.

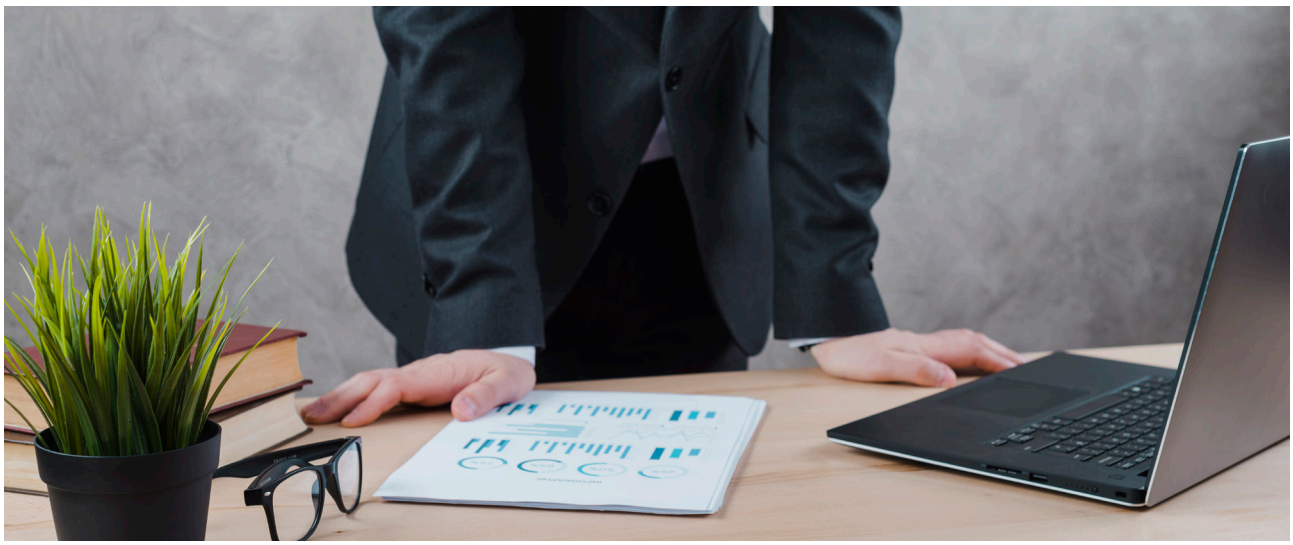

شكل رقم (١٥)

نسبة المشتغلين في القطاع الخاص من إجمالي المشتغلين - ربع سنوي ٪

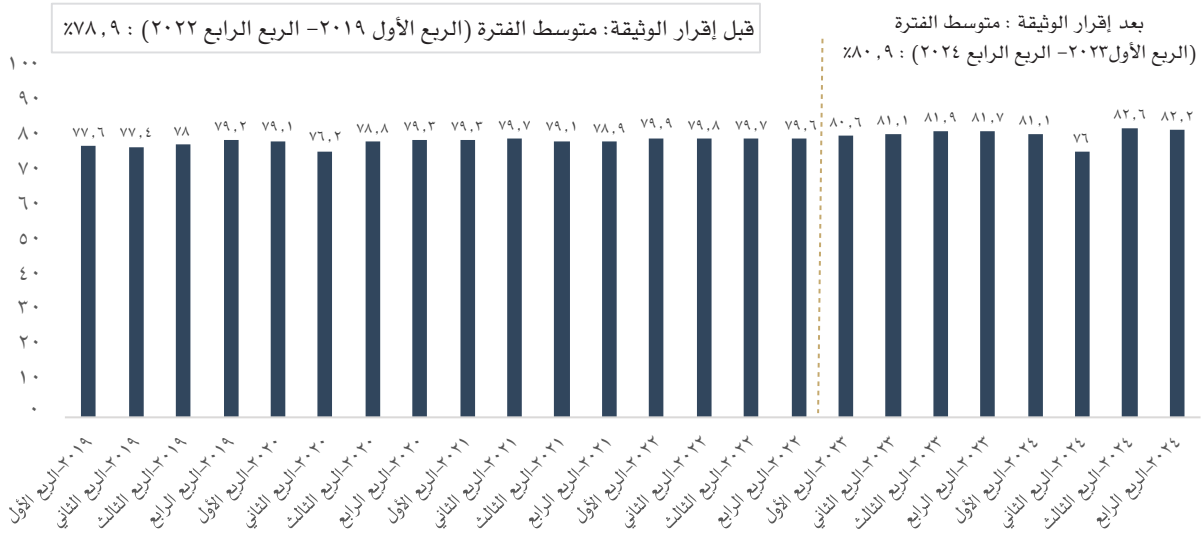

المصدر: الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، مسح القوى العاملة ربع سنوي، أعداد مختلفة.

٣ - مشاركة القطاع الخاص في الاستثمارات

ارتفعت نسبة مساهمة الاستثمارات الخاصة في إجمالي الاستثمارات المنفذة من ٤٥٪ للفترة السابقة على تنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة (٢٠١٧/٢٠١٦ - ٢٠٢٢/٢٠٢١) إلى نحو ٤٩,٢٪ عقب تنفيذ الوثيقة للفترة (٢٠٢٣/٢٠٢٢ - الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤) وفقا لأحدث بيانات متاحة في وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي وهو ما يتوافق مع توجه الدولة لرفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات لتصل إلى ٦٥٪ بحلول عام ٢٠٣٠، وخلال الشهور التسعة الأولى من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ سجلت النسبة نحو ٦١,١٪ ومتوقع ارتفاعها إلى ٦٣٪ في خطة عام ٢٠٢٦/٢٠٢٥. نتيجة لإجراءات حوكمة الإنفاق الاستثماري، وتمكين القطاع الخاص، وتوجه الدولة إلى وضع حد أقصى لحجم الاستثمارات العامة للدولة في حدود تريليون جنيه كسَقف مالي يتوجب الالتزام به ترشيدًا للإنفاق الاستثماري العام، ولتخفيف أعباء التمويل بالاقتراض الخارجي.

وعلى المستوى الربعي، ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات المنفذة، حيث سجلت نحو ٧٠٪ في الربع الأول من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ومرتفعة بنحو ٢٩ نقطة مئوية عن الربع المناظر له من العام السابق، وواصلت الارتفاع لتسجل ٦٢,٨٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤. فيما تراجعت الاستثمارات العامة إلى ٣٧,٢٪ في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مقارنة بنحو ٥٨,٥٪ في الربع الأول ٢٠٢٤/٢٠٢٣.

شكل رقم (١٦)

نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات الكلية المنفذة - سنوي ٪

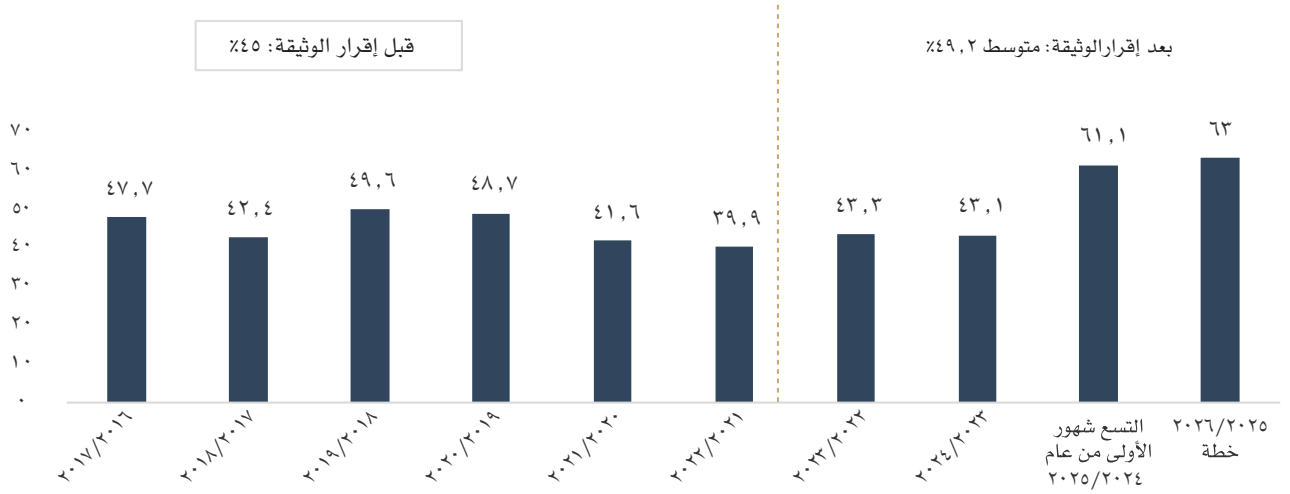

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

شكل رقم (١٧)

نسبة مساهمة القطاع الخاص والعام في الاستثمارات الكلية المنفذة - ربعي ٪

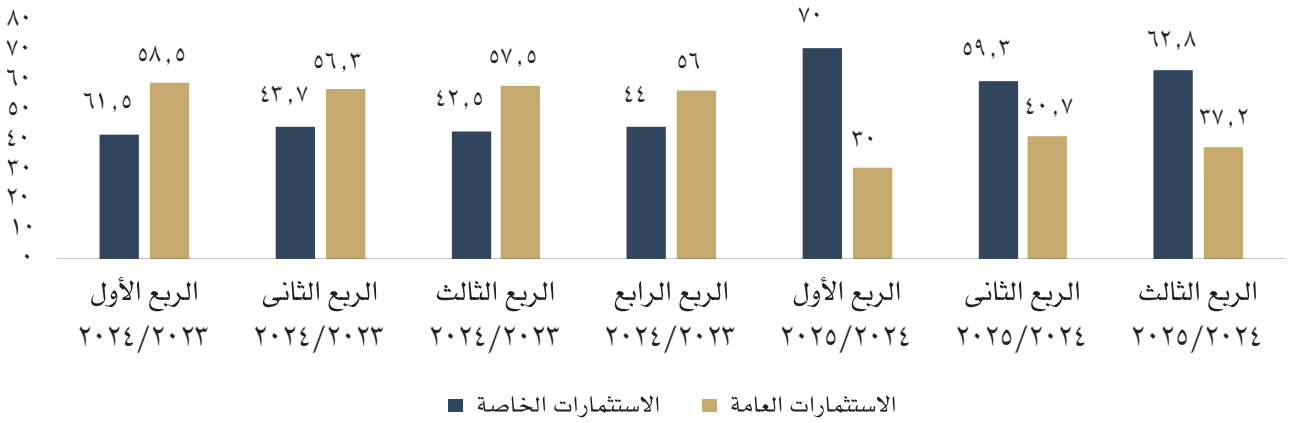

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي.

كما أسهم تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ففي الوقت الذي سجل فيه متوسط صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال السنوات العشر المتضمنة في الفترة (٢٠١٢/٢٠١٣ - ٢٠٢١/٢٠٢٢) السابقة على تنفيذ وثيقة ملكية الدولة نحو ٦,٧ مليارات دولار، ارتفع ليسجل نحو ٢٨,١ مليار دولار في المتوسط خلال الفترة (٢٠٢٢/٢٠٢٣ - ٢٠٢٣/٢٠٢٤).

وعلى أساس ربعي، سجل متوسط قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر نحو ١,٩٧ مليار دولار خلال الفترة (الربع الأول ٢٠١٨/٢٠١٩ - الربع الثاني ٢٠٢٢/٢٠٢٣) قبل إقرار وثيقة ملكية الدولة، فيما ارتفع ليسجل نحو٧,١ مليار دولار لمتوسط الفترة (الربع الثالث ٢٠٢٢/٢٠٢٣ - الربع الثاني ٢٠٢٤/٢٠٢٥) بعد تنفيذ سياسة الملكية.

وجدير بالذكر أن صافي الاستثمار الأجنبي المباشر قد تضاعف بأكثر من عشرة أضعاف في الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ ليبلغ نحو ٢٢,٤ مليار دولار مقارنة بنحو ٢,١ مليار دولار في الربع المناظر له من العام السابق نتيجة إبرام صفقة رأس الحكمة.

شكل رقم (١٨)

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار) - سنوي

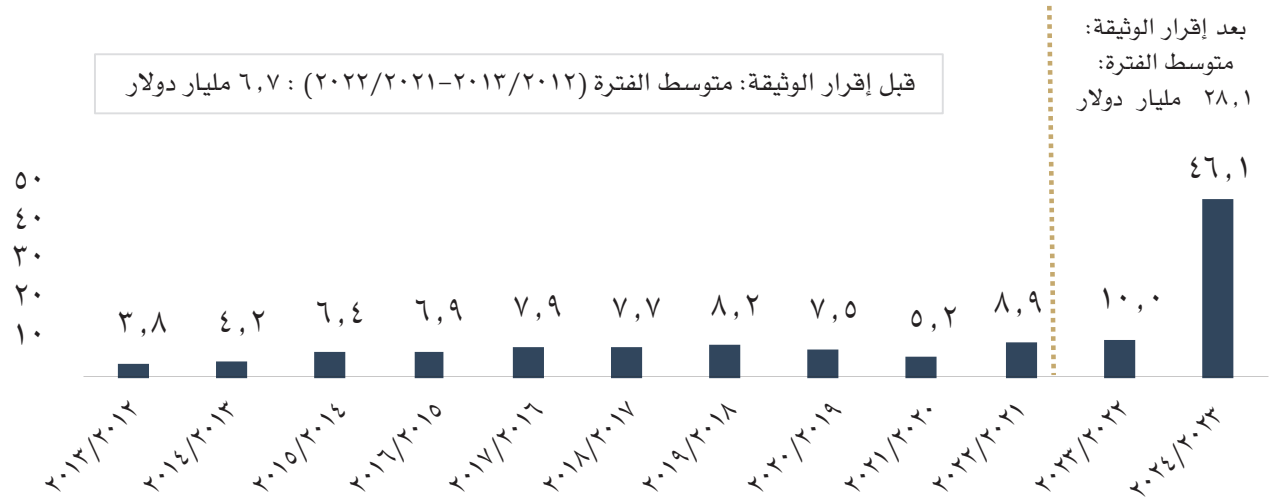

* ترجع الزيادة في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى صفقة رأس الحكمة.

المصدر: البنك المركزي المصري.

شكل رقم (١٩)

صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار) - ربع سنوي

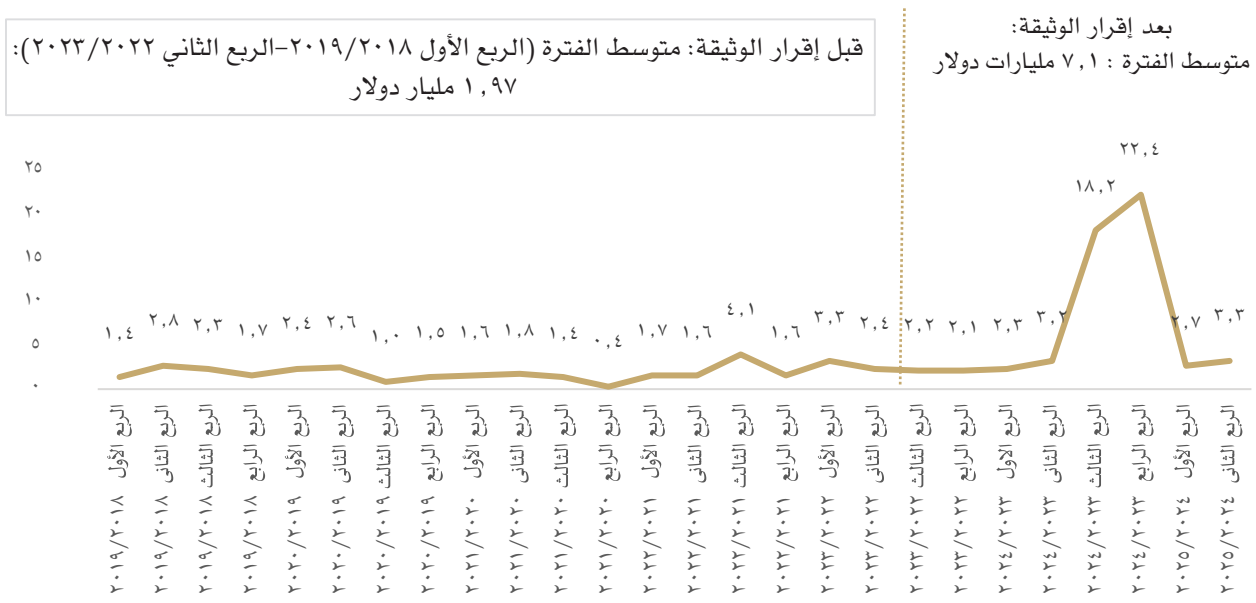

المصدر: البنك المركزي المصري.

٤ - مساهمة القطاع الخاص في الصادرات

بلغ متوسط نسبة مساهمة القطاع الخاص نحو ٩١٪ خلال السنوات العشر المتضمنة في الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢) قبل إقرار الوثيقة، في حين ارتفعت نسبة مساهمته في الصادرات لتسجل نحو ٩٤٪ في المتوسط لعامي (٢٠٢٣، ٢٠٢٤)، وعلى أساس ربعي، بلغ المتوسط نحو ٨٧٪ للفترة (الربع الأول ٢٠١٩ - الربع الرابع ٢٠٢٢) قبل إقرار الوثيقة، فيما ارتفع إلى نحو ٩٤,١٪ للفترة (الربع الأول ٢٠٢٣ - الربع الأول ٢٠٢٥) بعد إقرار الوثيقة.

شكل رقم (٢٠)

نسبة مساهمة صادرات القطاع الخاص لإجمالي الصادرات - سنوي ٪

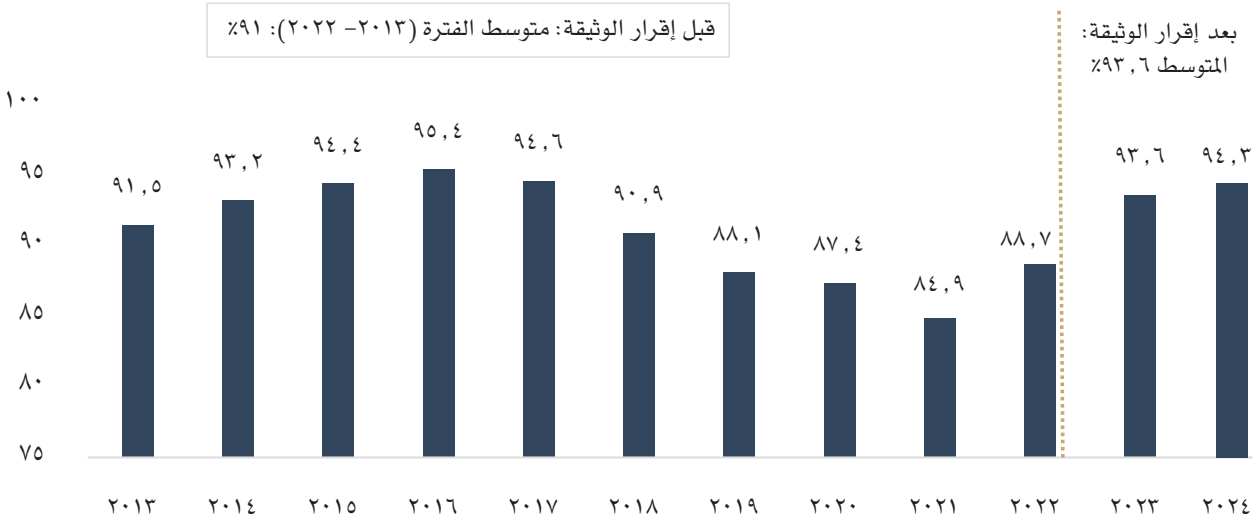

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

شكل رقم (٢١)

نسبة مساهمة صادرات القطاع الخاص لإجمالي الصادرات - ربع سنوي ٪

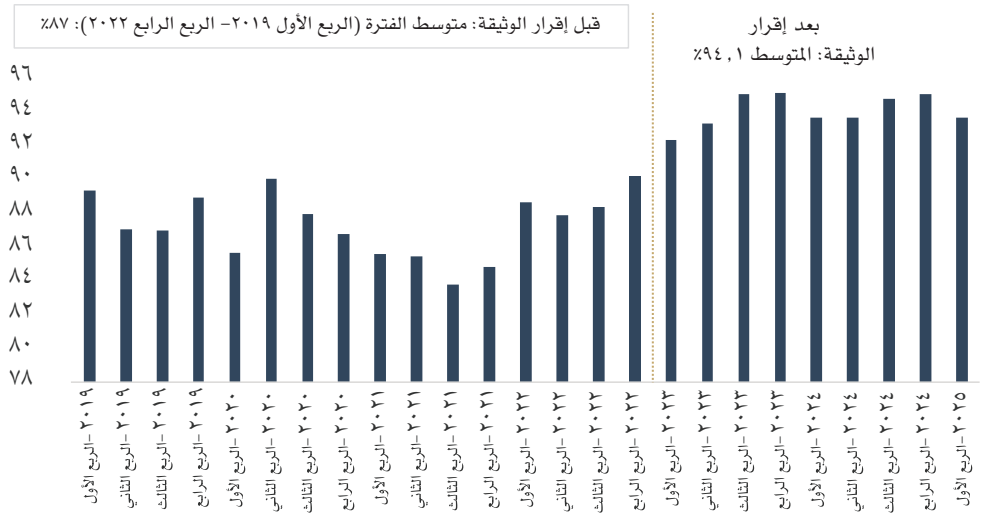

المصدر: الهيئة العامة للرقابة على الصادرات والواردات.

٥ - انعكاسات وثيقة سياسة ملكية الدولة على أداء البورصة المصرية

بلغ متوسط قيمة رأس المال السوقي خلال السنوات العشر المتضمنة في الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢) والسابقة لتنفيذ وثيقة سياسة ملكية الدولة نحو ٦٦٢,٧ مليار جنيه، بينما قفز إلى نحو ١,٩٥ تريليون جنيه في المتوسط خلال عامي (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤). كما أسهم تنفيذ الوثيقة في رفع نسبة مساهمة رأس المال السوقي للبورصة في الناتج المحلي الإجمالي إلى نحو ١٦,٣٪ متوسط عامي (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤) مقارنة بنحو ١٢,٣٪ عام ٢٠٢٢ لتقترب تدريجيًا من مستوياتها القياسية المسجلة مسبقًا في الفترة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢) والتي بلغت نحو ١٧,٢٪.

شكل رقم (٢٢)

رأس المال السوقي للبورصة المصرية (مليار جنيه)

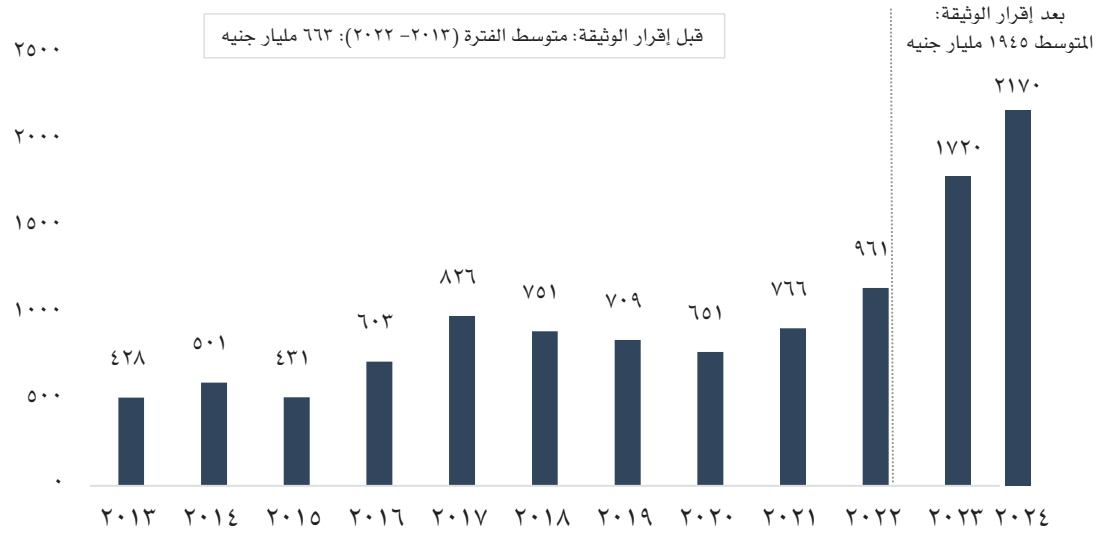

المصدر: البورصة المصرية، التقارير السنوية.

شكل رقم (٢٣)

نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي ٪

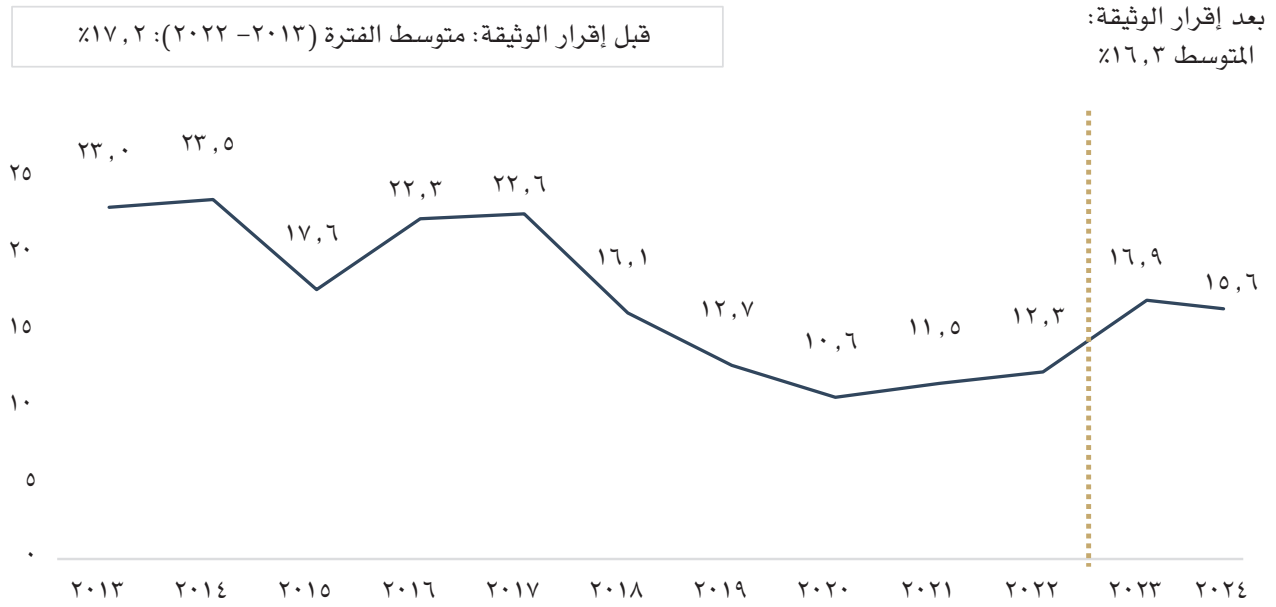

المصدر: البورصة المصرية، التقارير السنوية

كما بلغ متوسط إجمالي قيمة الطروحات نحو ٣,٦ مليارات جنيه خلال فترة العشر سنوات السابقة على إقرار الوثيقة، في حين قفزت قيمة الطروحات المنفذة من خلال البورصة المصرية عامي (٢٠٢٣ - ٢٠٢٤) لتصل إلى نحو ١٣ مليار جنيه في المتوسط وهي خطوة تعكس التزام الدولة المصرية بتوسيع قاعدة الملكية وتشجيع قاعدة الملكية من خلال الطرح في السوق المالية. وشهد عاما ٢٠٢٣ و٢٠٢٤ تضاعفًا لقيمة الطروحات، حيث تم في عام ٢٠٢٣ طرح حصة من أسهم شركة إيسترن كومباني بقيمة ١٦,٤ مليار جنيه، وطرح حصة من أسهم الشركة المصرية للاتصالات بقيمة ٣,٩٥ مليارات جنيه. كما شهد عام ٢٠٢٤ طرح شركتين بقيمة إجمالية بلغت نحو ٥,٦ مليارات جنيه، حيث تم طرح اكتتاب أولى لشركة أكت فاينانشال للاستشارات بقيمة ١,٠٤ مليار جنيه وطرح أولي للمصرف المتحد بقيمة ٤,٥٧ مليارات جنيه. وهو ما انعكس في مجمله في تحسن مؤشر البورصة الرئيس EGX30 ليسجل أعلى قيمة تاريخية له على الإطلاق خلال عام ٢٠٢٤، حيث سجل ٣٣٣٨٢,٥ نقطة مع نهاية جلسة ١١ مارس ٢٠٢٤. كما أغلق المؤشر عند ٣٢٨٥٧,٦ نقطة في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥.

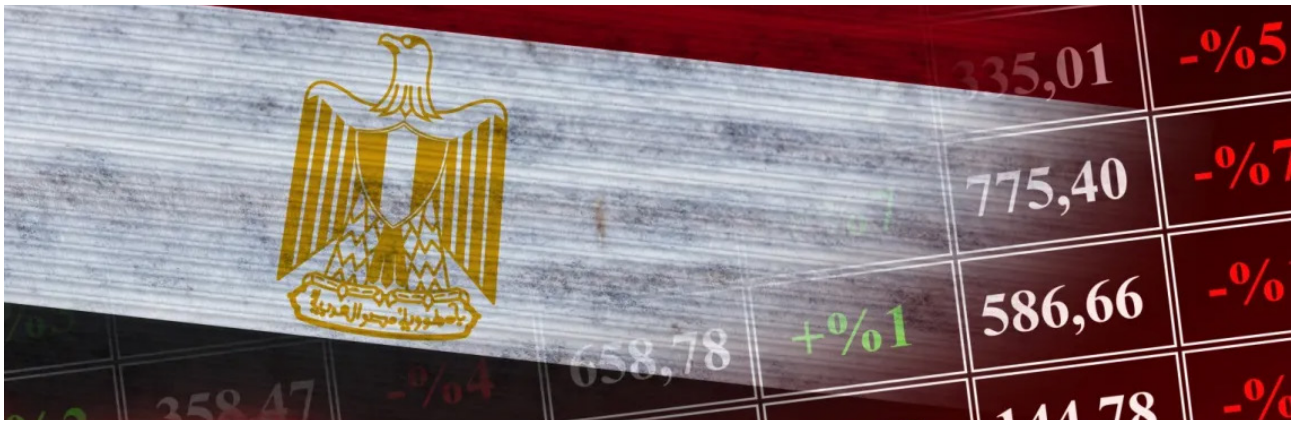

شكل رقم (٢٤)

تطور قيمة الطروحات (مليار جنيه)

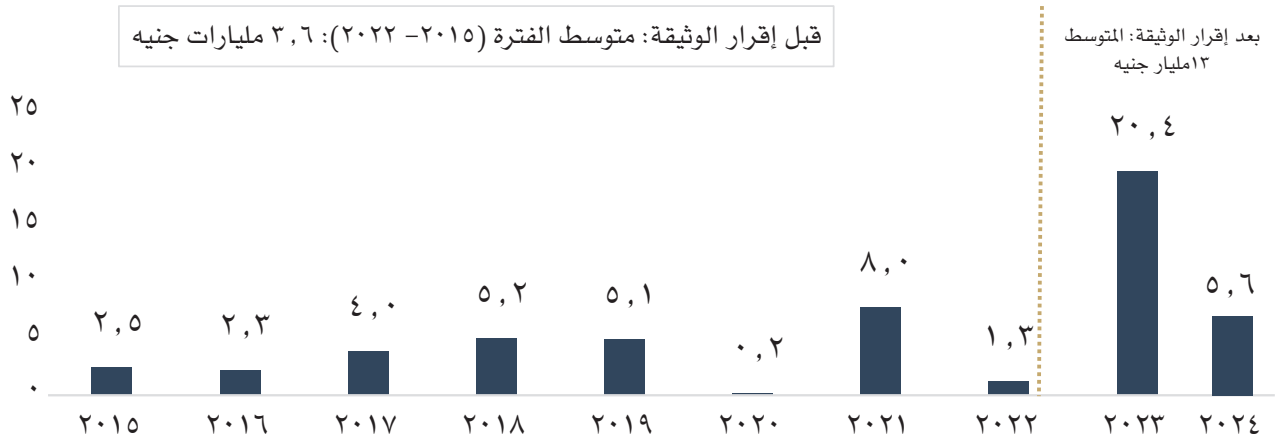

المصدر: البورصة المصرية، التقارير السنوية.

وبلغ متوسط قيمة التداول للأوراق المالية المقيدة وغير المقيدة نحو ٤٨٧ مليار جنيه خلال فترة العشر سنوات السابقة على إقرار وثيقة ملكية الدولة (٢٠١٣ - ٢٠٢٢)، في حين بلغ متوسط عامي (٢٠٢٣ و٢٠٢٤) نحو ٨٧٧٨,٥ مليار جنيه، حيث شهد عام ٢٠٢٤ ارتفاعًا لإجمالي قيمة التداول لجميع الأوراق المالية إلى مستوى تاريخي بلغ نحو ١٤,٣ تريليون جنيه، مثلت أذون الخزانة الجزء الأكبر منه. كما بلغت قيمة التداول خلال الربع الثاني من عام ٢٠٢٥ نحو ٣,٩ تريليونات جنيه.

شكل رقم (٢٥)

قيمة التداول للأوراق المالية (مليار جنيه)

المصدر: البورصة المصرية، التقارير السنوية.

استنادًا إلى ما سبق يعرض الجدول رقم (٧)، (٨) مقارنة ما بين مؤشرات أثر تنفيذ الوثيقة قبل وبعد تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول على أساس سنوي وربعي.

جدول رقم (٧)

مؤشرات متابعة وثيقة سياسة ملكية الدولة (دورية سنوي)

م	المؤشرات	متوسط فترة ١٠ سنوات قبل إقرار الوثيقة (ديسمبر ٢٠٢٢)	متوسط الفترة بعد إقرار الوثيقة	القيمة الحالية	
				أحدث بيان	الفترة
١	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الناتج (٪)	٧٠,٣٪	٧٦٪	٧٧,١	٢٠٢٤/٢٠٢٣
٢	نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل (٪)	٧٦,٣٪	٨١,٧٪	٨٢,١٪	٢٠٢٤
٣	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاستثمارات (٪)	٤٥٪ (٢٠٢٢/٢٠٢١ – ٢٠١٧/٢٠١٦)	٤٩٪	٦١,١٪ ٦٣٪	الشهور التسعة الأول (٢٠٢٥/٢٠٢٤) خطة ٢٠٢٦/٢٠٢٥
٤	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار)*	٦,٧	٢٨,١	٤٦,١	٢٠٢٤/٢٠٢٣
٥	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصادرات (٪)	٩١٪	٩٣,٦٪	٩٤,٣٪	٢٠٢٤
٦	رأس المال السوقي (مليار جنيه)	٦٦٢,٧	١٩٤٥	٢١٧٠	٢٠٢٤
٧	رأس المال السوقي للناتج المحلي الإجمالي ٪	١٧,٢٪	١٦,٣٪	١٥,٦٪	٢٠٢٤
٨	الطروحات (مليار جنيه)	٣,٦	١٣	٥,٦	٢٠٢٤
٩	قيمة التداول للأوراق المالية المقيدة وغير المقيدة (مليار جنيه)	٤٨٧	٨٧٧٨,٥	١٤٣٣٤	٢٠٢٤

* ترجع الزيادة في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ إلى صفقة رأس الحكمة.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، الرقابة على الصادرات، والبنك المركزي المصري.

جدول رقم (٨)

مؤشرات متابعة وثيقة سياسة ملكية الدولة (دورية ربع سنوي)

م	المؤشرات	متوسط الفترة قبل إقرار الوثيقة	متوسط الفترة بعد إقرار الوثيقة	القيمة الحالية	
				أحدث بيان	الفترة
١	نسبة مساهمة القطاع الخاص في التشغيل (٪)	٧٨,٩٪ (الربع الأول ٢٠١٩-الربع الرابع ٢٠٢٢)	٨٠,٩٪ (الربع الأول ٢٠٢٣-الربع الرابع ٢٠٢٤)	٨٢,٢	الربع الرابع ٢٠٢٤
٢	صافي الاستثمار الأجنبي المباشر (مليار دولار) *	١,٩٧ (الربع الأول ٢٠١٨/٢٠١٩- الربع الثاني ٢٠٢٢/٢٠٢٣)	٧,١ (الربع الثالث ٢٠٢٢/٢٠٢٣- الربع الثاني ٢٠٢٤/٢٠٢٥)	٣,٣	الربع الثاني ٢٠٢٤/٢٠٢٥
٣	نسبة مساهمة القطاع الخاص في الصادرات (٪)	٨٧٪ (الربع الأول ٢٠١٩-الربع الرابع ٢٠٢٢)	٩٤,١٪ (الربع الأول ٢٠٢٣- الربع الأول ٢٠٢٥)	٩٣,٧٪	الربع الأول ٢٠٢٥

* ترجع الزيادة في صافي الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الربعين الثالث والرابع من العام المالي ٢٠٢٣/٢٠٢٤ إلى صفقة رأس الحكمة.

المصدر: وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي ، الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، البنك المركزي المصري، والرقابة على الصادرات.

تاسعًا: رؤية المؤسسات الدولية ذات الصلة

حظيت وثيقة سياسة ملكية الدولة للأصول في مصر باهتمام من عدد من المؤسسات المعنية بتحليل السياسات الاقتصادية، وذلك في إطار السعي لتحديد دور الدور الأمثل للدولة في مختلف القطاعات وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، فكان من أبرز هذه الجهات: **البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير الذي أشار في تقرير له بعنوان "تقرير التحول ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤: تقييم مصر"** إلى أن الاستمرار في تنفيذ سياسة ملكية الدولة يُساعد في إعادة بناء ثقة المستثمرين، ويُمكّن من تحقيق تحول حاسم نحو نمو يقوده القطاع الخاص، **كما أشار تقرير مجموعة البنك الدولي الذي جاء بعنوان: "القطاع الخاص في مصر: محرك للنمو المستدام والشامل في المستقبل"** إلى أن القطاع الخاص في مصر يعد ركيزة أساسية لتحقيق الرخاء في ظل ما تشهده البلاد من ظروف اقتصادية سريعة التغير على الصعيدين العالمي والمحلي ودوره يعد محوريًا في توفير فرص العمل، كما أشار **صندوق النقد الدولي في تقرير "المراجعة الرابعة في إطار الاتفاق الممتد لتسهيل الصندوق الممدد"** إلى دور تحسين بيئة الأعمال، وتسريع عملية التخارج من الأصول المملوكة للدولة، وتعزيز الحوكمة والشفافية في تحقيق نمو اقتصادي قوي ومستدام، كما أشارت **منظمة التعاون الاقتصادي في تقرير لها بعنوان "المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال: سياسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في مصر"** إلى التزام الدولة بتعزيز مبدأ الحياد التنافسي لضمان تكافؤ الفرص بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة كواحد من أهم نتائج تطبيق سياسة ملكية الدولة، في ظل ما تم تبنيه في هذا الصدد من إجراءات بما يشمل تشكيل لجنة عليا لتعزيز سياسة المنافسة والحياد التنافسي برئاسة رئيس مجلس الوزراء، **وفيما يلي عرض موجز لبعض هذه التقارير:**

أولًا: تقرير البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير بعنوان "تقرير التحول ٢٠٢٣ - ٢٠٢٤: تقييم مصر:

يسلط تقرير البنك الأوروبي الضوء على الجهود التي تبذلها البلاد؛ لتعزيز دور القطاع الخاص كرافعة أساسية للاقتصاد وذلك تماشيًا مع رؤية مصر ٢٠٣٠، حيث تواصل مصر مسيرتها نحو تعزيز النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة، مشيرًا إلى ما يلي:

- **أهمية الاستمرار في تنفيذ سياسة ملكية الدولة** لتشجيع الاستثمار الخاص، مشيدًا في هذا السياق بدور جهود تحسين حوكمة الشركات المملوكة للدولة، وتمكين جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية المصري من فرض الحياد التنافسي، والتخارج من أصول الدولة، في إعادة بناء ثقة المستثمرين، ويُمكّن من تحقيق تحول حاسم نحو نمو يقوده القطاع الخاص.

- **تنفيذ مصر إصلاحات نقدية ومالية كجزء من برنامج صندوق النقد الدولي**، وتشمل هذه الإصلاحات التحول إلى سياسة مرنة لسعر الصرف، وإدخال إطار عمل لرصد وحوكمة جميع الاستثمارات العامة. علاوة على تضمن الإصلاحات في مجال الطاقة الخضراء إطلاق استراتيجية وطنية لتطوير قطاع الهيدروجين الأخضر.

- **ضبط أوضاع المالية العامة والإدارة الفعالة للديون** يعد من الأولويات الرئيسة، ومن شأن تطبيق إطار عمل لتحسين رصد وحوكمة الاستثمار العام أن يُحسّن مالية الدولة، ويضمن إعطاء الأولوية للمشروعات المُمكّنة للنمو.

- **عقد صفقة بيع حقوق التطوير في رأس الحكمة والتدفقات المالية من المؤسسات المالية الدولية والمستثمرين أدى إلى تعافي الحسابات الخارجية إلى مستويات ما قبل الأزمة** ، فلقد بلغت حزم التمويل من صندوق النقد الدولي والاتحاد الأوروبي ١٦ مليار دولار أمريكي في مارس ٢٠٢٤ مع التزامات إضافية من البنك الدولي والجهات المانحة الأخرى، وبلغت تدفقات المحافظ الاستثمارية إلى أذون الخزانة أكثر من ٢٣ مليار دولار أمريكي بعد مرونة سعر الصرف، ونتيجة لذلك، ارتفع صافي الاحتياطات الدولية إلى ٤٦,٦ مليار دولار أمريكي في أغسطس ٢٠٢٤ وهو أعلى مستوى لها في خمس سنوات، وبالتوازي مع ذلك ارتفع صافي الأصول الأجنبية.

- أشار التقرير إلى عدة إصلاحات تنظيمية رئيسة أقرتها الحكومة لتحسين مناخ الأعمال وتعزيز تكافؤ الفرص تماشيًا مع سياسة ملكية الدولة الجديدة، حيث اتخذت الحكومة عدة إجراءات في أواخر عام ٢٠٢٢ لتعزيز المنافسة العادلة. وشملت ما يلي:

  - تركيز الإصلاحات على التحول إلى نظام سعر صرف مرن، وتحسين إدارة الديون والاستقرار المالي، وتوسيع دور القطاع الخاص، حيث تم القضاء على الفارق بين السعر الرسمي وسعر السوق الموازية، وتمت تصفية المتأخرات في الطلب على العملات الأجنبية لدى البنوك، واستؤنف التداول في سوق الإنتربنك للعملات الأجنبية.

  - تحديد مبررات مشاركة الدولة في الاقتصاد وطموحاتها للتخارج من الأصول المملوكة لها، وتحسين الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة، وتعزيز تنافسية القطاع الخاص من خلال فرض الحياد التنافسي. وتشمل التطورات الأخيرة: سن تشريع لتكريس سياسة ملكية الدولة، وإنشاء وحدة تابعة لمكتب مكتب رئيس الوزراء للإشراف على تحسين الحوكمة في الشركات المملوكة للدولة.

  - تم إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الإدارة المالية العامة في مارس ٢٠٢٤، ما أدى إلى دمج إنفاق ٥٩ هيئة اقتصادية أصبحت مطالبة الآن برفع تقارير أدائها المالي إلى وزارة المالية. وسيتم أيضًا وضع حدود قصوى للديون الخاصة بهذه الهيئات ودمجها ضمن قانون الموازنة السنوية. وتشمل المرحلة التالية تصنيف هذه الهيئات حسب القطاع، مع الإبقاء فقط على المنتجين غير السوقيين ضمن الحكومة العامة. من شأن هذه الإجراءات تحسين مراقبة وضبط استثمارات الهيئات الاقتصادية، وتمكين دمج بعض النفقات خارج الموازنة بشكل شفاف في عملية صنع السياسات، وهو تحدٍ رئيس في الفترات الماضية.

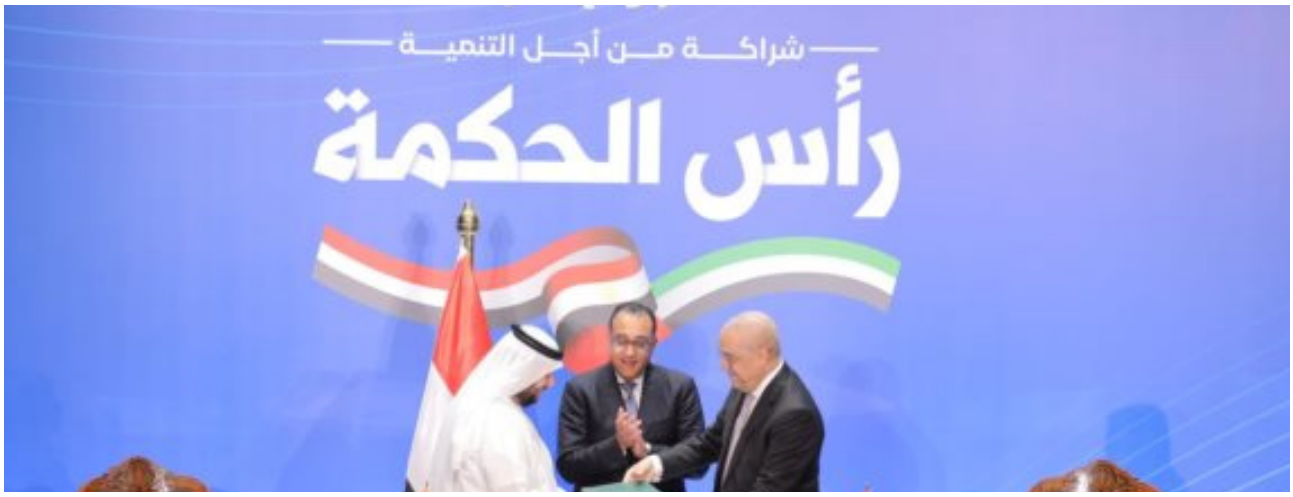

ثانيًا: مجموعة البنك الدولي بعنوان "القطاع الخاص في مصر: محرّك للنمو المستدام والشامل في المستقبل"

يُعد القطاع الخاص في مصر ركيزة أساسية لتحقيق الرخاء في ظل ما تشهده البلاد من ظروف اقتصادية سريعة التغير على الصعيدين العالمي والمحلي. ويُعد دوره محوريًا في توفير فرص العمل، حيث حددت مصر أهدافًا طموحة في هذا المجال لتحقيقها بحلول عام ٢٠٣٠، وتشمل رفع نسبة مساهمة الاستثمار الخاص إلى ٦٥٪ من إجمالي الاستثمارات، وزيادة الصادرات إلى ١٤٥ مليار دولار سنويًا.

أبرز النتائج:

- اتخذت مصر عدة خطوات نحو تهيئة بيئة أعمال أكثر ملاءمة لنمو القطاع الخاص، ومن بين هذه الخطوات توحيد سعر الصرف، ودعم كفاءة سوق النقد الأجنبي، وإصدار العديد من القوانين الجديدة لتحسين الإطار التشريعي الحاكم لبيئة أنشطة الأعمال، والتنفيذ الجاري لسياسة ملكية الدولة التي تنظم مشاركة الدولة في الأنشطة الاقتصادية.

- شهدت مصر في العقد الماضي ما يقارب من ٦,٣٪ متوسط الاستثمارات الخاصة من الناتج المحلي الإجمالي، كما أن مصر لديها فرص واضحة المعالم يمكن استغلالها والاستفادة منها، حيث تتمتع مصر بمكانة جيدة تؤهلها لأن تكون مركزًا رقميًا إقليميًا لمنطقة الشرق الأوسط وإفريقيا، ومن أجل الاستغلال الأمثل لهذه الفرص، تبرز أهمية الإصلاحات التي تسهم في خلق بيئة تنظيمية داعمة وترشيد دور الدولة في الاقتصاد، وخلق فرص متكافئة مع القطاع الخاص، وتعزيز المنافسة، وتبسيط الإجراءات المعوقة لأنشطة التجارة.

- تحرص الدولة على حوكمة المؤسسات المملوكة للدولة، وبالإضافة إلى برنامج الطروحات الحكومية الذي يستهدف الاستفادة من رأس المال والخبرات التي يمتلكها القطاع الخاص لإدارة الأصول المملوكة للدولة، تقوم مؤسسة التمويل الدولية ذراع مجموعة البنك الدولي المعنية بالتعامل مع القطاع الخاص، بمساعدة الحكومة على إفساح المجال أمام استثمارات القطاع الخاص، وعقد الشراكات بين القطاعين العام والخاص في القطاعات الرئيسة للاقتصاد.

- منذ عام ٢٠٢٠ قامت مؤسسة التمويل الدولية بتوفير أكثر من ٣,٧ مليارات دولار، منها أكثر من ١,٣ مليار دولار شملت مساندة القطاع المالي في مصر، مُمَثلاً في عدد من المؤسسات المالية، لاعتماد عمليات التمويل المخصصة للأنشطة المناخية، وزيادة فرص الحصول على تمويل المشروعات الخاصة متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، في حين تركز النسبة المتبقية من محفظة استثمارات المؤسسة على قطاعات الطاقة المتجددة والموانئ والخدمات اللوجستية والصناعات التحويلية والصناعات الزراعية والرعاية الصحية والسياحة وتجارة التجزئة ورأس المال المخاطر (للشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا والتكنولوجيا المالية) وغيرها من القطاعات الإنتاجية، ويعد مجمع بنبان للطاقة الشمسية خير مثال على ذلك، حيث تعهدت مؤسسة التمويل الدولية واتحاد يضم مقرضين آخرين بتقديم ٦٥٣ مليون دولار لدعم المشروع.

التوصيات:

قام البنك الدولي بإعطاء مجموعة من التوصيات التي من شأنها دعم مصر في توجهاتها، والتي تتمحور في:

- تحسين ربط الاقتصاد المصري بسلاسل القيمة العالمية.
- العمل على تحسين كفاءة القضاء التجاري فيما يتعلق بإنفاذ العقود وتسوية حالات الإعسار.
- دعم لجنة تيسير التجارة المصرية لوضع نهج جديد قائم على تحليل المخاطر لمراقبة الحدود.

ثالثًا: صندوق النقد الدولي في تقرير له بعنوان "المراجعة الثالثة في إطار اتفاق تسهيل الصندوق الممدد":

تشهد مصر تحولات اقتصادية ومالية كبيرة في إطار برنامج الإصلاح المدعوم من صندوق النقد الدولي، حيث تأتي المراجعة الثالثة لاتفاقية الصندوق مع مصر في عام ٢٠٢٤ كخطوة محورية لتقييم التقدم المحرز في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية والمالية، وتأتي هذه المراجعة في ظل تحديات اقتصادية عالمية وإقليمية معقدة بما في ذلك تباطؤ النمو العالمي، وارتفاع أسعار الفائدة، وتأثيرات الأزمات الجيوسياسية.

أبرز النتائج:

- في حين تحقَّق تقدم في بعض الإصلاحات الهيكلية الأساسية، فإن هناك حاجة إلى بذل جهود أكبر لتنفيذ "وثيقة سياسة ملكية الدولة"، وتشمل هذه الإجراءات تسريع برنامج التخارج (بيع الأصول)، والمضي قدمًا في تنفيذ إصلاحات تهدف إلى تبسيط اللوائح المنظمة لتأسيس الشركات الجديدة، وتسريع إجراءات تيسير التجارة، وتهيئة فرص تنافس متكافئة. كما ينبغي أن يكون تعزيز متانة القطاع المالي، وممارسات الحوكمة والمنافسة في القطاع المصرفي، من الأولويات الأساسية. فهذه الإجراءات ضرورية لتوجيه الاقتصاد المصري نحو نمو يقوده القطاع الخاص، يوفّر الوظائف والفرص للجميع.
- بدأت جهود السلطات المصرية باستعادة الاستقرار الاقتصادي تحقق نتائج إيجابية، فعلى الرغم من التضخم المرتفع فإنه آخذ في الانخفاض.
- أخذت الأمور في التحسن منذ المراجعتين الأولى والثانية، وبدأت الضغوط التضخمية تتراجع وتحقيق الأهداف المالية فيما يتعلق بالاتفاق على مشروعات البنية التحتية، كل ذلك عمل على إحداث آثار إيجابية عززت ثقة المستثمرين.
- ساهمت الإصلاحات المتبناة في إطار تسهيل الصندوق الممدد في تحقيق نتائج إيجابية، وأدى توحيد سعر الصرف وتشديد السياسة النقدية إلى الحد من المضاربة وجذب تدفقات رؤوس أموال أجنبية، متوقعًا اقتراب تعافي القطاع الخاص.
- من المتوقع أن تسهم السياسات المتبناة في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي وضبط أوضاع المالية العامة، ومراقبة وضبط الاستثمار العام في دعم التوازن الداخلي والخارجي، بالإضافة إلى أن تخصيص جزء من تمويل صفقة رأس الحكمة لتعزيز الاحتياطات الدولية وخفض الدين يوفر حماية إضافية من الصدمات.

- العمل على اتباع سياسات اقتصادية كلية ملائمة يسهم في ضمان الاستقرار الاقتصادي، كما أن التقدم في برنامج الإصلاح الهيكلي سيحسن من النمو، كما أن إدارة تدفقات رأس المال تلعب دورًا مهمًا في احتواء الضغوط التضخمية المحتملة والحد من ضغوط المخاطر الخارجية المستقبلية.

- تعاني مصر من تداعيات سلبية من وراء الصراع بين غزة وإسرائيل خاصة تأثر حركة التجارة في البحر الأحمر؛ مما يقلل من عائدات قناة السويس، ويضعف مصدرًا مهمًا من مصادر التدفق الأجنبي والإيرادات المالية، فيما سيحد التأثير الإيجابي لمشروع رأس الحكمة الاستثماري من تلك المخاطر ويدعم الاقتصاد المصري ويسهم في تعزيز النمو وتحسين ميزان المدفوعات هيكليًا.

التوصيات:

- على الرغم من الجهود المبذولة، فإن هناك تحديات داخلية معقدة تتطلب تدخلًا حاسمًا، مع ضرورة العمل على مواصلة ضبط أوضاع المالية العامة، وتعزيز تعبئة الإيرادات؛ لتوفير المساحة اللازمة لتوسيع البرامج الاجتماعية، وسيكون تسريع الإصلاحات الهيكلية للمساعدة على رفع نمو القطاع الخاص أمرًا أساسيًا.

- ومن أجل استمرار توافر الموارد لتلبية الاحتياجات للأسر المصرية يجب العمل على الاهتمام المتزايد بتعبئة الإيرادات المحلية، واحتواء المخاطر الناجمة عن قطاع الطاقة.

- الحاجة إلى بذل مزيد من الجهود لإحداث إصلاحات هيكلية وتنفيذ سياسة ملكية الدولة، مثل: تسريع برنامج التخارج من الاستثمارات، وتبسيط اللوائح التنظيمية لتأسيس شركات جديدة، وتيسير التجارة وتوفير بيئة عمل متكافئة.

- ينبغي العمل على تعزيز مرونة القطاع المالي وممارسات الحوكمة والمنافسة في القطاع المصرفي وجعله من الأولويات الرئيسة التي توجه مصر نحو نمو يقوده القطاع الخاص بخلق فرص عمل للجميع.

- تنفيذ أجندة الإصلاح الهيكلي أمر ضروري لتحقيق نمو أكثر شمولًا واستدامة، فالإصلاحات التي تعزز الإيرادات الضريبية وتتبع نظامًا أكثر صرامة لإدارة الديون، وتوفر موارد إضافية من خلال التخارج من الاستثمارات إلى خفض الديون تتيح مساحة أكثر إنتاجية، كما أن تعزيز حوكمة البنوك المملوكة للدولة، والنهوض بسياسة ملكية الدولة، وزيادة الشفافية المالية، وتحقيق تكافؤ الفرص الاقتصادية كل ذلك له أهمية في جذب استثمارات خاصة بشكل أكبر.

- **ستحتاج السلطات إلى:**

١ - التحول نحو تعزيز الإيرادات الضريبية؛ لزيادة الفائض الأولي بشكل مستدام وإفساح المجال للنفقات ذات الأولوية.

٢ - الاستفادة من التحسن الحالي في معنويات السوق لوضع استراتيجية أكثر صرامة لإدارة الديون لخفض احتياطات التمويل الخارجية.

٣ - تعبئة موارد إضافية من عملية التخارج أو من نشاط شركات القطاع العام للمساعدة في تخفيف عبء أسعار الفائدة، كما أن التنفيذ الدقيق للإطار الجديد من رصد وحوكمة الاستثمار العام سيكون بالغ الأهمية في الحفاظ على استقرار الاقتصاد الكلي.

٤ - العمل على تحقيق نتائج إيجابية؛ من أجل كسب ثقة المستثمرين في الالتزام بإصلاحات جوهرية وتخفيف القيود التي تفرض على القطاع الخاص ونقل مسؤولية النمو إليه بتعزيز هيكل حوكمة البنوك المملوكة للدولة، ومواصلة تعزيز إطار المنافسة، وبذل جهود لتحديث إجراءات تيسير التجارة؛ لزيادة الكفاءة وإزالة العوائق التجارية.

رابعًا: صندوق النقد الدولي في تقرير له بعنوان "المراجعة الرابعة في إطار تسهيل الصندوق المَمدد":

تأتي المراجعة الرابعة لصندوق النقد الدولي في محاولة لتقييم شامل لبرنامج الإصلاح الاقتصادي الذي تدعمه اتفاقية تسهيل الصندوق المُمدد مع مصر، حيث وافق المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي على استكمال هذه المراجعة؛ مما يسمح للسلطات المصرية بسحب ما يقرب من ١,٢ مليار دولار أمريكي، خاصة في ظل الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي في مصر رغم بيئة إقليمية صعبة مع تفاوت في تقدم تنفيذ الإصلاحات الهيكلية.

تتضمن الأولويات المستقبلية التي أبرزها الصندوق زيادة الإيرادات المحلية، وتحسين بيئة الأعمال، وتسريع عملية التخارج من الأصول المملوكة للدولة، وتعزيز الحوكمة والشفافية؛ وذلك بهدف تحقيق نمو اقتصادي مستدام وقوي، كما أشار الصندوق إلى الحاجة إلى توحيد الإيرادات الضريبية، وتطوير استراتيجية لإدارة الدين، وتعزيز فعالية الإنفاق العام، بالإضافة إلى دعم القطاع الخاص ليصبح المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

ويمكن توضيح أبرز ما تناوله التقرير في النقاط التالية:

- من المتوقع أن تظل البيئة الخارجية صعبة؛ بسبب استمرار الصدمات الخارجية المتتابعة حيث أدى النزاع في السودان إلى تدفق كبير من اللاجئين بنحو ٦٠٣ آلاف لاجئ، بينما أدت اضطرابات التجارة في البحر الأحمر منذ ديسمبر ٢٠٢٣ إلى تقليل تدفقات العملات الأجنبية من قناة السويس بمقدار ٦ مليارات دولار في عام ٢٠٢٤.
- أدى الانتقال إلى نظام سعر صرف مرن في مارس ٢٠٢٤ إلى نتائج إيجابية مستمرة، وهو ما وفر موارد دولارية لتمويل احتياجات الاستيراد، كما زادت التداولات في سوق الصرف بين البنوك.
- تمت الإشادة بتقدم السلطات تعزيز الاستقرار الاقتصادي واستعادة ثقة السوق على الرغم من البيئة الخارجية التي تواجه تحديات، وتم تحقيق تحسن في النشاط الاقتصادي وتقدم في تعزيز احتياطات النقد الأجنبي إلى مستويات كافية.
- اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض منذ سبتمبر ٢٠٢٣ ولا تزال تشكل تحديًا؛ نظرًا لتأثيرها الكبير على القدرة الشرائية.
- تم إحراز تقدم جيد نحو تحقيق أهداف الانضباط المالي للسنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ في الأشهر الخمسة الأولى من السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤، حيث وصل الفائض الأولي إلى ١٪ من الناتج المحلي الإجمالي، وهو أكثر من الضعف مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي؛ وذلك بفضل زيادة الإيرادات الضريبية.
- واصلت الحكومة في النصف الثاني من عام ٢٠٢٤ تبني مزيد من الشفافية فيما يتعلق بالأصول الحكومية من خلال نشر تقرير شامل حول ملكية الدولة وبيانات عن عقود الشراء لبعض المشروعات والشركات المملوكة للدولة.

- تمت المصادقة على قانون في عام ٢٠٢٣ ألغى الامتيازات الضريبية الخاصة بالشركات المملوكة للدولة، وكانت الجهود الفورية للحكومة الجديدة مركزة على بذل جهد منسق لتحسين بيئة الأعمال التي تواجه دافعي الضرائب من خلال الموافقة على حزمة إصلاح تميل إلى تقليل العبء الإداري، وتسعى إلى تسريع استخدام الخدمات الرقمية، وحماية حقوق دافعي الضرائب.
- من المتوقع أن يشهد النمو انتعاشًا في السنة المالية ٢٠٢٥/٢٠٢٤ مدفوعًا بتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، بالإضافة إلى انتعاش الأنشطة المتعلقة بالتعدين والتصنيع وتحسين ظروف سوق الصرف الأجنبي والمعنويات المستثمرين على المدى المتوسط.
- من المتوقع أن يتبع معدل الدين إلى الناتج المحلي الإجمالي مسارًا نزوليًا، حيث يتم الحفاظ على الفوائض الأولية، وقد بدأت نسبة الدين في الانخفاض في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٣ وتم استخدام جزء من عائدات صفقة رأس الحكمة البالغة ٣٥ مليار دولار أمريكي؛ لخفض الدين.

تجدر الإشارة في سياق مراجعات الصندوق لأداء البرنامج إلى إشادة **صندوق النقد الدولي بالجهود الحكومية على صعيد حوكمة الأصول والشركات المملوكة للدولة** وتعزيز معايير الإفصاح المالي لها، ويتمثل أهمها فيما يلي:

- اختيار شركة استشارات دولية لإعداد دراسة حول ممارسات الحوكمة المتعلقة بالبنوك العامة بهدف زيادة كفاءة وشفافية القطاع المالي.
- وضع آلية للرصد والرقابة بموجب مرسوم صادر عن رئيس مجلس الوزراء تشمل جميع الاستثمارات العامة؛ بما يؤدي إلى بناء الثقة وزيادة الشفافية.
- نشر وزارة المالية على موقعها الإلكتروني البيانات المالية الأساسية لشركات القطاع العام للسنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٢.
- نشر الهيئة العامة للخدمات الحكومية ووزارة المالية على مواقعهما الإلكترونية تقريرًا شهريًا افتتاحيًا في سبتمبر ٢٠٢٤ عن نشاط المشتريات في ٣١ هيئة من أكبر هيئات الخدمات الحكومية والشركات المملوكة للدولة.
- تعديل قانون الجهاز المركزي للمحاسبات بشكل يُلزم بإصدار تقارير سنوية عن حسابات الحكومة العامة خلال ستة أشهر من انتهاء السنة المالية، وعرضها على البرلمان.
- إصدار مجلس الوزراء تعميمًا إلى الشركات المملوكة للدولة يوجهها بالعمل مع منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، في إطار ركيزة الحوكمة في برنامج منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مع الدولة، بهدف جعل ممارسات الشراء الخاصة بالشركات المملوكة للدولة أقرب إلى المعايير الدولية.
- إجراء عملية تصنيف قطاعي لجميع الهيئات الاقتصادية الـ ٥٩، وفقًا للمفاهيم والمبادئ الواردة في دليل نظام إحصاءات مالية الحكومة لعام ٢٠١٤، مع توثيق مبررات كل قرار تصنيفي بشكل واضح.

- قرار البنك المركزي عدم إصدار أي أدوات دين ثانوي جديدة للبنوك المملوكة للدولة؛ بهدف الحد من الاعتماد على التمويل غير المباشر وتحفيز الإصلاح المؤسسي الداخلي.
- إدراج الكيانات خارج الموازنة العامة للدولة ضمن نطاق التغطية الرقابية.
- نشر تقرير تجميعي سنوي لمحفظة الشركات الحكومية في سبتمبر ٢٠٢٤، ويشكل التقرير قاعدة لتطوير تقارير مستقبلية تشمل تفاصيل أعمق عن القطاعات المالية والأداء المالي لتلك الشركات.

بناء عليه، أحرزت مصر تقدمًا ملحوظًا في مجال الشفافية المالية فيما يتعلق بموازنة الدولة وفقًا لصندوق النقد الدولي، وهو ما يجسده تحسن ترتيبها في تقييمات الشفافية الصادرة عن شراكة الموازنة الدولية،كما أشاد صندوق النقد الدولي في هذا السياق أيضًا بإصدار مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار تقريرين لرصد التقدم المُحرز في تنفيذ سياسة ملكية الدولة للأصول وذلك في أغسطس من عام ٢٠٢٣ وأغسطس عام ٢٠٢٤، بالإضافة إلى التقرير السنوي المجمع لموقف الشركات المملوكة للدولة في سبتمبر عام ٢٠٢٤، باعتبار هذه التقارير تُشكل أساسًا جيدًا لإصدار تقارير مستقبلية أكثر تفصيلًا عن الأداء المالي للشركات المملوكة للدولة مما يسهم في تعزيز شفافية عمليات الشركات المملوكة للدولة.

التوصيات:

- ضرورة مواصلة الالتزام بمرونة سعر الصرف لضمان صلابة الاقتصاد المصري في مواجهة الأزمات.
- أهمية الإصلاحات الهيكلية من أجل خلق الظروف المناسبة للنمو المستدام والشامل.
- تكثيف الجهود لتقليل بصمة الدولة في الاقتصاد، للوصول إلى نمو يقوده القطاع الخاص.

خامسًا: منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في تقرير لها بعنوان "المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال سياسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال في مصر":

أبرز النتائج:

- الإقرار بالصعوبات التي تفرضها التحديات الاقتصادية الكلية الراهنة على المشروعات المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ورواد الأعمال. وتشمل أولويات السياسات الأخرى مواصلة تقليص دور الشركات المملوكة للدولة لإتاحة المزيد من المنافسة وتطوير القطاع الخاص، بالاستناد إلى وثيقة سياسة ملكية الدولة التي أصدرتها الحكومة، إلى جانب تعميق وتنويع الأسواق المالية لتحسين قدرة هذه المشروعات ورواد الأعمال على الوصول إلى التمويل.
- شكلت الحكومة في عام ٢٠٢٢ لجنة عليا لتعزيز سياسة المنافسة والحياد التنافسي، وكذلك إدارة جديدة داخل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية مخصصة لتعزيز مبدأ الحياد التنافسي. وتعمل هذه الهيئات على تحديد القطاعات التي ستنسحب منها الدولة خلال السنوات الثلاث إلى الخمس المقبلة، وكذلك على تعزيز الشفافية من خلال إتاحة الوصول المفتوح إلى البيانات المالية للشركات المملوكة للدولة، بالإضافة إلى بيانات الإعانات التي تتلقاها.
- يُسهم وضع إجراءات تقليص بصمة الشركات المملوكة للدولة في الاقتصاد المصري في تعزيز المنافسة وخفض حواجز الدخول في العديد من القطاعات؛ مما يوفر فرصة لمصر لتعزيز توافقها مع توصيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بشأن سياسة المشروعات الصغيرة والمتوسطة وريادة الأعمال، والتي تركز على تمكين ريادة الأعمال من خلال خفض حواجز الدخول وتعزيز المنافسة والنمو.
- ومن العناصر المهمة في هذه السياسة الالتزام بتعزيز مبدأ الحياد التنافسي؛ لضمان تكافؤ الفرص بين الشركات المملوكة للدولة والشركات الخاصة، وهو ما عكسه توجه الحكومة لتشكيل لجنة عليا لتعزيز سياسة المنافسة والحياد التنافسي برئاسة رئيس مجلس الوزراء، وكذلك إنشاء إدارة مخصصة لتعزيز الحياد التنافسي داخل جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، والتي تتولى استقبال شكاوى المستهلكين أو المستثمرين ومتابعة اللوائح التي قد تضر بالمنافسة.

التوصيات:

- إصلاح منظومة الدعم والحوكمة، من خلال تعزيز التنسيق بين الجهات الحكومية عبر إنشاء آلية فاعلة داخل جهاز تنمية المشروعات (MSMEDA).
- إصدار تقرير سنوي لمتابعة تنفيذ حوافز قانون المشروعات الصغيرة (٢٠٢٠/١٥٢).
- إنشاء وحدة لمتابعة وتقييم أداء برامج دعم المشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.
- دعم الابتكار والبحث العلمي وريادة الأعمال، من خلال إنشاء كيان لتقييم الجامعات بناءً على مدى ارتباطها بسوق العمل وريادة الأعمال.
- تطوير حوافز ضريبية للمستثمرين في رأس المال المخاطر.

مجلس الوزراء

مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مجلس الوزراء
مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

الحي الحكومي – العاصمة الإدارية الجديدة – مصر

رقم بريدي: 4829902 ص.ب: 191 الحي السكني R3

تليفون: 4-3-2-1-20546600 (202+) فاكس: 20532115 (202+)

info@idsc.gov.eg www.idsc.gov.eg